الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون
الجلسة العامة **٥**
الخميس ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، الساعة ٠٠/٩
نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي ..... (الجماهيرية العربية الليبية)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد صلاح الدين (السودان).

افتتحت الجلسة الساعة ٠٥/٩.

خطاب السيد أحمد عبد الله سامبي، رئيس اتحاد جزر القمر

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جزر القمر.

اصطحب السيد أحمد عبد الله سامبي، رئيس اتحاد جزر القمر إلى داخل الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أحمد عبد الله سامبي، رئيس اتحاد جزر القمر وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس سامبي (تكلم بالفرنسية): أود أن أشيد برئيس الجمعية العامة والأمين العام على تفانيهما في تنفيذ مهمتيهما النبيلتين.

لأول مرة لا أريد أن أنهي خطابي بمسألة جزيرة مايوت القمرية، مثلما أفعل عادة. أود أن أتناول هذه المسألة الحساسة أولا. فهي لا تؤثر على وحدة وسلامة جزر القمر وتاريخها والقانون الدولي فحسب، وإنما على السلم في منطقة المحيط الهندي أيضا.

لقد أدانت الجمعية العامة الوجود الفرنسي في جزيرة مايوت القمرية عدة مرات، لأن المجتمع الدولي قبِل جزر القمر بحدودها الاستعمارية التي تتضمن جزر مايوت وانجوان وموهيلي وغراند كومور. ورغم العديد من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والنهائية والعديد من المشاورات التي عقدت في الجزيرة، تواصل فرنسا إجراء الاستفتاءات بشأن مايوت بغية إلحاق هذه الجزيرة القمرية نهائيا بالجمهورية الفرنسية. ومكّنت تلك المشاورات من تغيير مركز جزيرة مايوت القمرية عدة مرات – ضمن إطار القانون الفرنسي الداخلي فحسب – إلى أن أصبحت الجزيرة بفعل أحدث المشاورات الدائرة الفرنسية ١٠١.

علاوة على ذلك، ينبغي ذكر أن العلاقات بين فرنسا وجزر القمر مميزة. فالواقع أنه على الرغم من النزاع

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

الناجم عن سلخ جزيرة عن شقيقاتها الثلاث – الأمر الذي شوّه أرخبيل جزر القمر بتحويله إلى بقرة ذات ثلاثة قوائم، مثلما قال الرئيس أحمد عبد الله عبد الرحمن – فإن جزر القمر خلافا لما قد يعتقد المرء، تتمتع بعلاقة خاصة مع فرنسا.

إن فرنسا موجودة في جزر القمر بمعنى أنها مرتبطة بالقرارات الرئيسية التي تؤثر على مستقبل بلدي في المجتمع الدولي. وفرنسا ما زالت الشريك الاقتصادي الرئيسي مع جزر القمر. فهي أحد المساهمين الكبار في المساعدة الإنمائية المقدمة إلى بلدي. وهناك أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ مواطن قمري يعيشون على التراب الفرنسي. تلك مجرد بضعة أمثلة للدلالة على أنه لا توجد عداوة بين شعبينا أو بلدينا. ونحن عازمون بثبات ليس على مواصلة هذه الشراكة الخاصة، وإنما أيضا التأكيد عليها من جديد.

غير أن هذه الرغبة في إحلال الوئام لا تشكل بأي طريقة من الطرق تنازلا عن تعلقنا الراسخ بسلامة أراضي بلدنا. لهذا السبب اتخذت المبادرة بالمجيء إلى هنا لأ تقدم رسميا إلى فرنسا أمام كل المجتمع الدولي بعرض لحل هذا النزاع.

في الواقع اقترح على فرنسا أن تعترف بأن تظل الجزر الأربع لأرخبيل القمر جزءا لا يتجزأ من الأمة على أساس مبدأ بلد واحد وإدارتين. ووفقا لهذا المبدأ، أعني أن تعترف فرنسا بالسيادة الكاملة لاتحاد جزر القمر على كامل أراضيه بينما تظل تدير جزيرة مايوت القمرية.

وبديهي أن يتوصل كلا الطرفين إلى اتفاق على مدة وجود فرنسا في جزيرة مايوت القمرية. من جهة أخرى، نطالب بأن تساعد فرنسا بنشاط في التنمية الاقتصادية للجزر الثلاث الأخرى بغية تحقيق توازن معيّن في جميع أنحاء الأرخبيل – توازن يشجع بالضرورة على قيام تقارب منسجم في ما بينها ويمكّن جزيرة مايوت القمرية من العودة إلى مكانها الطبيعي في نهاية المطاف.

وستمكّن هذه العملية أشقاءنا وشقيقاتنا في جزيرة مايوت من الحفاظ على امتيازاتهم الاجتماعية ومستويات معيشتهم، وفي الجزر الثلاث الأخرى من التصدي للتحديات الإنمائية الكثيرة التي يواجهونها.

وإنني على اقتناع بأن هذه المقترحات، التي ينبغي أن تصبح جزءاً من المفاوضات بين فرنسا وجزر القمر، ستسفر، بالمشاركة النشطة من المجتمع الدولي بأكمله، عن نتائج سعيدة. لقد عاشت فرنسا وجزر القمر ما يقرب من قرنين من الحياة معا، قرنين من التاريخ والثقافة واللغة المشتركة. ولا يجوز لنا أن نفسد ذلك الإرث بالسماح لسوء التفاهم بأن يستمر، وبتكرار المآسي التي تجعل من الممر البحري بين جزيرتي أنجوان ومايوت أكبر مقبرة بحرية في العالم. ولكل هذه الأسباب نأتي إلى هنا لنذلِّل، أمام أعين العالم بأسره، على نيتنا الحسنة التي نجرؤ على الأمل بألاّ تخيب بسبب موقف من التزمت أو التعنت.

إننا نجتمع كل عام في هذا المكان المرموق لكي نناقش مسائل السلام والأمن والتنمية. ولسوء الحظ، يتعين علينا أن نعترف بأن جهودنا المشتركة لا تؤدي في معظم الأحيان إلى نتائج حاسمة، حيث أنه لا تزال هناك حتى اليوم تحديات عديدة، ولا تزال عواقبها بالنسبة لبلداننا وشعوبنا وخيمة أكثر من ذي قبل.

ويمكن بالتأكيد مشاهدة بعض التقدم هنا أو هناك، غير أن شعبنا لا يزال يعاني من الجوع وسوء التغذية والمرض. ولا يحصل أطفالنا على التعليم الجيد الضروري لضمان مستقبل أفضل لهم. ولا تزال العناية الصحية بذخا بعيدا عن منال معظم مواطنينا. وتعاني بعض قُرانا وحتى بعض مدننا

من الافتقار الشديد إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، بل وحتى إلى المياه الصالحة للشرب والكهرباء.

أخيرا، يهدد الكثير من بلداننا، وعلى وجه الخصوص الدول الجزرية الصغيرة مثل بلدي، الكوارث الطبيعية المتعددة التي تزيد عواقبها من تفاقم الوضع الاجتماعي والاقتصادي الهش أصلا. وإننا متأكدون من أن بلداننا تتعرض لخطر الاختفاء من خريطة العالم في غضون سنوات معدودة. إن ذلك الوضع الكارثي السائد في عصر من المفارقات أن يشهد كل يوم تقدما تقنيا وتكنولوجيا هائلا، يجب أن يشكِّل تحديا وحافزاً لنا لمضاعفة جهودنا للتوصل إلى الردود المناسبة.

وهكذا، فإن من المطلوب تعبئة دولية حقيقية، لا سيما من جانب البلدان المجهّزة أكثر من غيرها للتصدي للتحديات التي تواجهنا جميعا. ويجب أن نتخذ إجراءات عملية وعاجلة ومتسقة وأن نتبنى موقفا صلبا في مواجهة الآثار المترتبة على الأزمات الاقتصادية والمالية والغذائية التي تجتاح جميع بلداننا دون تمييز.

وأعتقد أن الأوان قد آن لإظهار التضامن الفعال والواقعية إذا أردنا أن نُترجم أقوالنا إلى أفعال ملموسة، وإذا أردنا أن نعيد الأمل لشعوبنا، التي عانت أكثر مما يجب. ومن الواضح أن بلداننا النامية لا تطالب بالقمر – ليس الآن على الأقل. إننا نطلب فحسب تضافر جهودنا للوفاء بالمطالب المشروعة لشعوبنا، التي لا تطمح إلاّ إلى أن تعيش حياة أفضل في ظل الكرامة والسلام وراحة البال.

ثمة دور كبير لمنظمتنا في تحقيق ذلك الهدف. وحتى يصل صوتها إلى أبعد ما يكون، يجب علينا أن نتفق جميعا على ضرورة تطبيق الإصلاحات اللازمة في فروعها المختلفة. والواقع أن المنظمة الأكثر تمثيلا والأكثر ديمقراطية والأكثر عدلا داخل مؤسساتها المختلفة، هي الأقدر على التصدي بشكل أفضل للمشاكل التي تواجهها جميع البلدان، وعلى تفهُّم تلك المشاكل والتوصل إلى الحلول التي من المرجح أن تحقق بقدر أكبر السلام والاستقرار والتنمية.

وعلاوة على ذلك، وفي إطار احترام حقوق الإنسان ونظام الحكم الدولي الرشيد، ينبغي مكافحة إساءة استخدام الولاية القضائية العالمية، لا عن طريق العمل على بناء هيكل أفضل لتلك الولاية فحسب، وإنما أيضا باستحداث جهاز لتنظيم مبدأ الولاية القضائية نفسه. كما ينبغي السعي إلى تعريف أفضل لمفهوم المسؤولية عن الحماية، مع توفير الوقت الكافي للنظر بجدية في تنفيذه.

لا يزال السلام والأمن شرطين أساسيين لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولهذا، فإن ظروف الصراع التي تسود في العديد من مناطق العالم تشكِّل تحديا لنا. ويجب أن نظهر تضامناً أكبر مع سكان المناطق الذين لم يعرفوا منذ سنوات طوال غير الخراب واليأس والإذلال.

ينبغي لنا أن نحتفل بالمبادرة التي اتخذها الرئيس باراك أوباما في الشرق الأوسط، والتي تتيح الأمل في حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني عن طريق حل عادل ومنصف ومقبول لدى الأطراف المعنية – ولا سيما بلورة مبدأ الدولتين، كما تنص عليه مختلف قرارات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

وبالإضافة إلى ذلك، أغتنم هذه الفرصة لكي أحيي فخامة السيد باراك أوباما على حضوره بيننا اليوم، فشخصيته المؤثِّرة والدينامية وروح العدالة التي يتمتع بها تجدد أملنا في رؤية الولايات المتحدة الأمريكية تنخرط بهمة وواقعية أكبر في خدمة السلام والعدالة والتنمية في العالم.

ولا يسعني أن أغفل ذكر العراق وأفغانستان والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى ودارفور، التي لا تؤدي الصراعات الدائرة فيها بين

الأشقاء إلاّ إلى زيادة تفاقم الفقر والتخلف. لذلك نحض المجتمع الدولي على تقديم مساعدته إلى البلدان الشقيقة لإنهاء حالة مؤسفة.

ولا يسعني أن أختتم هذا الفصل عن الأزمات والصراعات من دون أن أتمنى لإخوتنا وأخواتنا أبناء مدغشقر النجاح الكامل في الجهود الدائرة من أجل مرحلة انتقالية سلمية، مما يفضي بسرعة إلى إحلال السلم والاستقرار الجاري العمل على استعادتهما في هذه الجزيرة الشقيقة، وتجديد الجهود لازدهارها الاقتصادي.

وهنا، أود أيضا أن أكرر تأييد اتحاد جزر القمر القاطع لجمهورية الصين الشعبية والمملكة المغربية على جهودهما المشروعة لاستعادة سلامتهما الإقليمية.

وفي الختام، يشرفني أيما شرف أن أعرب عن عميق شكر وفد جزر القمر لجميع السلطات الأمريكية، وبخاصة سلطات ولاية نيويورك على الترتيبات الجيدة التي أعدتها لكفالة إقامة سعيدة لنا في هذا البلد العظيم والجميل.

(تكلم بالعربية)

أرجو من الله أن تكون لدينا دورة تخدم الإنسانية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة أشكر رئيس اتحاد جزر القمر على بيانه الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد أحمد عبد الله سامبي من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جون إيفانز أتا ميلز، رئيس جمهورية غانا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غانا.

اصطحب السيد جون إيفانز أتا ميلز، رئيس جمهورية غانا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جون إيفانز أتا ميلز، رئيس جمهورية غانا وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ميلز (تكلم بالإنكليزية): أنقل إليكم أحر تحيات شعب غانا. أود أن أشكر المتكلمين السابقين في تهنئة رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين على انتخابه. إن خدمته الطويلة والمتميزة في بلده وفي أفريقيا تعطينا الثقة بأننا في يد خبيرة وقادرة. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير وفدي لسلفه، معالي السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، على الطريقة المقتدرة التي ترأس بها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. يوم الاثنين الماضي، الموافق ٢١ أيلول/سبتمبر، احتفلت غانا بالذكرى المئوية لمولد ابن غانا البار وابن أفريقيا، أول رئيس لنا، السيد كواميه نكروما، الذي أصبحت غانا تحت قيادته عضوا في الأمم المتحدة بتاريخ ٨ آذار/مارس ١٩٥٧، بعد يومين فقط من نيلها الاستقلال. ونتذكر إعلان السيد نكروما أمام الجمعية العامة بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٦٠، فقد كانت الأمم المتحدة المنظمة الوحيدة التي يعلق عليها الأمل من أجل مستقبل البشرية. وفي نفس الدورة دعا إلى إصلاح مجلس الأمن ليكون متمشيا مع عالم متغير بسرعة. تلك الآراء تم التعبير عنها قبل ٥٠ عاما تقريبا لكنها ما زالت صالحة.

وكان الحال حينئذ، كما هو الآن، ذلك أن أفريقيا واجهت أزمة شديدة صاحبتها آثار عميقة وبعيد المدى بالنسبة للسلم والاستقرار الدوليين. واليوم، نجد أن الآثار المشتركة لتغير المناخ وارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة والأزمة المالية والاقتصادية الراهنة كلها تهدد بتقويض النمو

الاقتصادي المتواضع الذي تحقق بصعوبة، وتقويض المنجزات الديمقراطية التي تحققت في العقدين الماضيين. لا تزال أفريقيا غير مستقرة ولا تزال الصراعات المنطوية على العنف قائمة. لذلك أقترح بتواضع أن ندعم جميعا الأمم المتحدة وحلفائها الإقليميين مثل الاتحاد الأفريقي للارتقاء إلى مستوى تلك التحديات الضاغطة وغيرها التي تواجه المجتمع الدولي.

وإذ نقر بأن العولمة قد زادت من التكافل الاقتصادي وسارعت في إقامته فيما بين الدول، فحقيقة الأمر أن الفوائد مهملة بالنسبة للعديد من البلدان النامية. وفي الواقع أن اقتصادات العديد من البلدان النامية لم تتحسن بشكل ملموس. وعلى الرغم من مرور عقد من الزمن تقريبا على النمو الذي يبعث على الإعجاب، نمو بنسبة ٥ في المائة، لم تتمكن سوى بضعة بلدان من تخفيض النسبة التي تعيش على أقل من دولار في اليوم من سكانها. ومن هنا، ما فتئت معظم تلك البلدان ضعيفة أمام سائر الصدمات الخارجية التي لا تزال تشكل تهديدا لنموها.

في الحقيقة، إن الإفراط في الاعتماد على ارتفاع أسعار السلع الأساسية، والصادرات من المواد المعدنية لم تخف حدته، بل كشف عن عوائق هيكلية أمام الأمن الغذائي. وهذا يصدق بوجه خاص على أفريقيا جنوب الصحراء حيث أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة تهدد بتقويض عقود من النمو المتواضع وبذلك تجعل الأهداف الإنمائية للألفية بعيدة المنال بأي طريقة ذات مغزى.

لذلك تؤكد غانا من جديد مساندتها للتكامل العالمي الذي يكفل تنمية متكافئة تشمل الجميع، وتؤدي أيضا إلى الحد بدرجة كبيرة من الفقر بتوفير فرص العمالة المنتجة وتعميم الخدمات الاجتماعية.

اعتمد عدد من البلدان النامية تدابير تهدف إلى التخفيف من وطأة الأزمة السياسية على اقتصاداتها، بما في ذلك خفض سعر الفائدة وإعادة رسملة المؤسسات المالية وإصلاح قطاع التجارة وزيادة السيولة النقدية في المصارف. كذلك مارست غانا ضبط النفس ماليا في مواجهة الأزمة بتخفيض المصروفات العامة في الميادين ذات الأولوية المتدنية والتركيز على الاستثمار في البنية التحتية عوضا عن الإنفاق المتكرر.

وتود البلدان الأفريقية، أن ترى الأمور التالية في التصدي لتداعيات الأزمة على اقتصاداتها: بذل البلدان الغنية جهدا أكبر للوفاء بالتزاماتها القائمة في مجال المعونة وتخفيض الديون؛ والإسراع بصرف الأموال وتيسير الحصول على قروض من المرافق المالية الموجودة؛ وحث صندوق النقد الدولي على إنشاء مرفق جديد للإقراض بشروط ميسّرة لمساعدة التنمية الأفريقية خلال فترة الأزمة هذه؛ وزيادة رأس مال بنك التنمية الأفريقي لتمكينه من زيادة مساهماته دعما للتنمية الأفريقية؛ وبيع صندوق النقد الدولي احتياطيه من الذهب لتوفير مزيد من الموارد لدعم التنمية الأفريقية خلال هذه الفترة؛ وأخيرا إصدار حقوق سحب خاصة جديدة.

تنطوي التجارة الدولية على إمكانات هائلة للحد من الفقر وتخفيفه وتنشيط النمو الاقتصادي بحيث يتسنى انتشال ملايين من البشر من مستنقع الفقر. وإن جولة الدوحة الجارية لمفاوضات التجارة تبشِّر، على الأقل من ناحية المبدأ، بتحسين فرص وصول سلع البلدان الفقيرة إلى الأسواق. وهذا الالتزام يكتسي في رأينا أهمية كبيرة وبخاصة في القطاعات التي تعتمد على العمال غير المهرة وعلى كثافة اليد العاملة مثل صناعة الملابس، التي تمثل أكبر مصادر التصدير من أفريقيا.

يتطلب النمو الاقتصادي المستدام زيادة في صادرات البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية. وللأسف، فإن نظام التبادل

التجاري الراهن يمارس التفرقة ضد البلدان الفقيرة ويعيق مساهمتها في الاقتصاد العالمي ويضر بقابلية المجتمعات الريفية في تلك البلدان على الكسب وبالفرص المتاحة لها.

هذه التطورات لا تخدم مصالح بلداننا النامية. والواقع أن الإعانات المالية المخلّة بقواعد التجارة، وكذلك الحواجز التعريفية وغير التعريفية التي تطبقها غالبية البلدان المتقدمة، تميز ضد المنتجات الأفريقية. وعلى الرغم من أن البلدان النامية، بما فيها غانا، تقبل بمبدأ تحرير الأسواق، فإنها تؤمن بضرورة أن يكون ذلك التحرير مشروطا بالقدرة على وصولها إلى الأسواق على نحو يمكن التنبؤ به ووضع حد لإساءة استغلال إجراءات مكافحة إغراق السوق، فضلا عن تخفيض الحواجز التعريفية وغير التعريفية.

وإزاء كل هذه التطورات نعترف، نحن الأفارقة ونسلّم بأن جميع الجهود التي نبذلها من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لن تؤتي ثمارا تذكر إلا إذا عقدنا العزم على انتهاج الحكم الرشيد. وعلى الرغم من الصعوبات والتحديات الماثلة، يمكنني القول دون خشية التناقض إن قادة القارة قد تبنّوا القيم الديمقراطية، فيما عدا حالات قليلة أصبحت المصالح الذاتية الضيقة فيها تهدد المكاسب الجديرة بالثناء التي حققناها خلال العقد المنصرم.

كذلك نواجه اليوم مخاطر عظيمة على التنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية من جراء تغير المناخ. بديهي أن هناك حاجة لاتخاذ تدابير ملموسة وعاجلة وحاسمة حتى نتمكن من التصدي لهذه المشاكل، التي هي من صنع البشر إلى حد كبير، وإن تلبية تلك الحاجة لم يعد ممكنا تأجيلها.

وفيما نعد العدة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، المزمع عقده في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ستبقى مسألة تمويل جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها في البلدان النامية في صلب مداولاتنا. والحقيقة أن إحراز التقدم في ذلك المسار سيكون حاسما في ما يتوصل إليه مؤتمر كوبنهاغن من نتائج.

الصلة الجوهرية بين الأمن والتنمية معترف بها من قبل المجتمع الدولي. وعلى الرغم من الدور المحوري الذي تؤديه الأمم المتحدة في التعرف على التهديدات التي يواجهها المجتمع الدولي وفي حشد الدعم الدولي المطلوب للتصدي لتلك التحديات، تصاب مطامح وآمال البشرية في أن ينعم العالم بالرخاء والسلام بالفتور بسبب الكم الهائل من الوعود التي لم يوف بها ومن الإحباطات.

إننا في غانا، رغم دواعي خيبة الأمل الناجمة عن أوجه القصور هذه، نعتقد جازمين بأن الأسرة الدولية لا محالة قادرة على تجاوز تلك التحديات، رغم صعوبتها، باتخاذ تدابير جريئة ومبتكرة وقابلة للإنجاز.

لقد أدت عمليات حفظ السلام دورا محوريا في جهود المنظمة للوفاء بمهمتها الصميمية، مهمة صون السلم والأمن الدوليين. وبوصف غانا أحد أقدم البلدان المساهمة بقوات وأكثرها انتظاما، فإنها تعتبر مشاركتها في نجاحات منظمتنا في هذا المجال امتيازا وشرفا لها. ونعترف بالمثل بأن الطلب المتزايد على تلك العمليات أصبح عبئا إضافيا على المنظومة يفوق طاقتها.

ولهذا السبب نشيد بعملية الإصلاح الجارية ونجدد دعمنا لها، ونقدر الفوائد الناجمة عنها على الرغم من أننا نقرّ بأن ثمة الكثير الذي ينتظر الإنجاز إذا أريد لنا أن نبلغ أهدافنا.

لا تملك غانا إلا أن تشيد بالتعاون القائم بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وإننا تدعو إلى تكثيفه بقصد الاستفادة من مواطن القوة لدى الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على نحو يكفل التكامل المتبادل.

يصادف العام القادم الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتماد منهاج عمل بيجين في المؤتمر العالمي الرابع المعني

بالمرأة عام ١٩٩٥. وعلى ضوء الفجوة الكبيرة بين السياسة العامة والممارسة والتقدم الثابت في تنفيذ الاتفاقية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فإننا نقترح أنه يتعين علينا اتخاذ نهج متسق ومتكامل ومتعدد القطاعات إزاء هذه المشكلة.

وعلى مدار الأعوام، أثبتت غانا التزامها بالتنفيذ السريع لأهداف برنامج عمل بيجين، وقد فعلنا ذلك من خلال اعتماد الوسائل الإدارية والقانونية والدستورية الملموسة. وقد حققت جهودنا قدرا من النجاح يشهد عليه تعيين أول امرأة رئيسة للبرلمان وأول امرأة لشغل منصب المدعي العام، وكذلك تعيين عدد من النساء في مناصب الوزراء ونواب الوزراء.

واعتمدت الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين القرار ١٩٤/٦٣، الذي حثتنا به على تعزيز جهودنا والانضمام إلى مبادرة الأمم المتحدة لمناهضة الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا. ونحن في غانا نتفق مع هؤلاء الذين ينظرون إلى وضع واعتماد خطة عمل الأمم المتحدة العالمية كوسيلة فعالة وعملية لإضفاء الحيوية والفعالية على المبادرة الدولية لمناهضة هذه الجريمة البشعة. ونتوقع أن يولي رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين أولوية عاجلة لهذه المسألة. وأود أن أطمئنه على التزام غانا ودعمها.

في الختام أشير، مع الأسف، إلى أن الصراعات، لا سيما في العالم النامي، قد سلبتنا فرصة تحسين ظروف شعوبنا. ومن المعروف جيدا حقا أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا في ظل بيئة دولية متسمة بالسلام والاستقرار.

وعليه فإننا في غانا نريد أن نغتنم هذه الفرصة لتجديد التزامنا بمُثل الأمم المتحدة والوفاء بالتزاماتنا بمقتضى الميثاق من خلال الانضمام إلى الأعضاء الآخرين لمساعدة الأمم المتحدة على أداء دورها في صون السلم والاستقرار الدوليين وتعزيز التعاون الدولي المثمر. وإنني لعلى اقتناع بأن الأمم المتحدة تظل الأداة المتعددة الأطراف المثالية لتحقيق السلم والأمن الدوليين والنهوض بالتعاون الدولي المثمر. لذا أود أن أرانا جميعا نقوي عزيمتنا ونستجمع الإرادة السياسية اللازمة لمساعدة الأمم المتحدة على أداء واجباتها بفعالية أكبر من أجل إنقاذ شعوبنا من الحرب والمرض والفقر.

إننا في غانا آلينا على أنفسنا أن نبني غانا الأفضل. ولذا نريد أن نساعد الأمم المتحدة على بناء عالم أفضل. وأدعو الله أن يباركنا جميعا في جميع هذه الجهود.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية) بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية غانا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد جون إيفانز آطا ميلز، رئيس جمهورية غانا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد زيليكو كومسيتش، رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك.

اصطحب السيد زيليكو كومسيتش، رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد زيليكو كومسيتش، رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد كومسيتش (تكلم بالبوسنية؛ والترجمة عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد): إنه لشرف عظيم لي أن

أخاطب الجمعية العامة اليوم بوصفي رئيسا لمجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك. واسمحوا لي بادئ ذي بدء، أن أهنئ رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين وبقية أعضاء المكتب على انتخابهم، وأن أعرب عن دعمنا الكامل لجهودهم في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أهنئ معالي السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، الذي التقيت به في عدة مناسبات، على النتائج التي تحققت خلال رئاسته للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة في وقت كانت فيه هذه الهيئة والمجتمع الدولي عموما يواجهان مجموعة متنوعة من التحديات المتصلة بالقضايا العالمية الملحة.

دورات الجمعية العامة تتيح دائما فرصا لقادة الدول للاجتماع وتبادل الآراء حول الحالة في العالم بهدف العثور على الحلول الأمثل للقضايا العالمية الراهنة. والأمم المتحدة، على غرار غيرها من المنظمات، تعتمد على القوة الجماعية لأعضائها، وتلك القوة تحتاج إلى الاستناد إلى التوافق في الآراء فيما بين الدول الأعضاء. وإحدى القضايا الأكثر إلحاحا التي تميز بها العام الماضي كانت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، التي تحولت إلى أخطر تهديد للسلام والاستقرار العالميين. وإذا ما فوتنا الفرصة لمجابهة آثارها السلبية على الفور، فإنها قد تؤدي إلى عواقب لا يمكن تخيلها على صعيد العالم.

وعلى الرغم من وجود مؤشرات على أن الانكماش الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو بدأت تخف حدته ببطء، فإن التعافي سيكون بطيئا وسيستغرق وقتا طويلا. وفيما يتعلق بالبلدان النامية والبلدان الأقل نموا، فإننا لا نستطيع إلا أن نتخيل النتائج الضارة التي من شأن هذه الأزمة أن تجرها عليها في الفترات القادمة. ومن الواضح تماما أن البلدان لا تستطيع أن تتصدى لهذه الأزمات بقواها الذاتية، بصرف النظر عن مدى كفاءة حكوماتها. فالأزمات العالمية تتطلب حلولا عالمية.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة كويرالا (نيبال).

إننا نرحب باعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر الرفيع المستوى الأخير المتعلق بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وتأثيرها في التنمية (القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق). وقد أكد المؤتمر مجددا دور الأمم المتحدة، وبخاصة الجمعية العامة، كأحد المحافل الأكثر ديمقراطية، في قيادة هذه العملية والعثور على طرائق جديدة لتحسين التعاون بقصد إنشاء آلية فعالة لمنع الأزمات والتخفيف من عواقبها وإزالة آثارها، بالإضافة إلى استئصال الفقر وإقامة العدالة الاجتماعية في العالم.

ومن الصواب القول إن الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية – وهي الأكثر حدة منذ تأسيس الأمم المتحدة – قد أضرت، بل وعرضت للخطر بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وهو أحد أنبل المهام التي وضعتها المنظمة منذ تأسيسها. وهذا ينطبق بشكل خاص على أفقر البلدان، ولا سيما البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى التي عجزت عن تحقيق نتائج إيجابية حتى قبل اندلاع الأزمة. وأود أن أشدد على أنه إلى جانب المسؤولية الواقعة على تلك البلدان فيما يتعلق بأنشطتها في إقامة الحكم الرشيد وسيادة القانون، اللذين يشكلان شرطين أساسيين لتحقيق الأهداف الإنمائية المذكورة، فإن البلدان المتقدمة النمو تتحمل مسؤولية كبيرة.

والبلدان المتقدمة النمو بالضبط هي المتوقع منها أن تبذل كل ما في وسعها للتغلب على الأزمة الاقتصادية العالمية. ونعتقد أن من الضروري خلال الأزمة أن نقوم بإصلاح النظام المالي العالمي وأن نجعله أكثر شفافية، وأن نطور آليات لمراقبة السوق فنتجنب بذلك الأخطاء التي وقعت في الفترة التي سبقت الانخفاض الحالي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

إن مؤسسات الدولة في بلدي، البوسنة والهرسك، تبذل جهودا منتظمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

ونعتقد أنه بخلاف الصعوبات التي سببتها التقلبات الاقتصادية العالمية، ليس من المحتمل أن تكون هناك عوائق أخرى في إطار إكمال المهام المحددة بحلول عام ٢٠١٥. وفي الوقت الحالي، تعكف البوسنة والهرسك على إعداد استراتيجية إنمائية واستراتيجية للاندماج الاجتماعي. وكانت استراتيجية مكافحة الفقر قد وضعت في وقت سابق وتم تنفيذها. وهذه المشاريع نفذت بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في البوسنة والهرسك، وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن امتناني لذلك التعاون المكثف.

تغير المناخ إحدى المسائل الرئيسية التي تتطلب استجابة عاجلة من المجتمع الدولي. وتطمح البوسنة والهرسك إلى اختتام عام ٢٠٠٩ بإتمام المفاوضات الدولية بشأن تغير المناخ بنجاح. وفضلا عن ذلك، نأمل أن تسفر قمة كوبنهاغن عن اتفاق يتجاوز بروتوكول كيوتو ويحظى بتأييد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

لكن البلدان الجزرية ليست وحدها المتضررة من هذه المشكلة. فتغير المناخ يشكل تحديا وخطرا عالميين. وينبغي للكوارث البشرية التي سببتها الأحوال الجوية والتي ألحقت أضرارا بأجزاء من كوكبنا خلال السنوات الأخيرة أن تكون بمثابة تحذير لنا جميعنا. ويجب ألاّ يُسمح لا للمصالح الاقتصادية ولا للمصالح السياسية أن تعرقل التوصل إلى توافق آراء عالمي كبداية حقيقية لكفاح عالمي لمنع فقدان التوازن الطبيعي لكوكبنا.

إن جميع المجتمعين هنا اليوم يتفقون على أن توافق الآراء والإصلاح الشامل لمنظومة الأمم المتحدة أمر ضروري وينبغي القيام به بطريقة تتسم بالحرص والحصافة تضمن أوسع توافق في الآراء بين الدول الأعضاء. وينبغي أن يسفر إصلاح الأمم المتحدة عن عمل جميع هيئات المنظومة بشكل فعّال ومنسق. غير أن المنظور المقبول على نطاق واسع هو أن إصلاح مجلس الأمن يتسم بأهمية أساسية للإصلاح الجوهري لمنظومة الهيئة العالمية بأسرها.

إنني على اقتناع بأن الأغلبية تتفق معي على أنه ينبغي أن يسفر إصلاح مجلس الأمن بصورة رئيسية عن شفافية أفضل في ذلك الجهاز وفي أنشطته، وأن يتيح لطائفة متنوعة كبيرة من الدول غير الأعضاء أن تشارك في أعماله. وينطبق هذا بصورة خاصة على البلدان المدرجة أكثر من غيرها في جدول أعمال المجلس، وعلى البلدان المتضررة بشكل مباشر من أزمة بعينها، وكذلك على البلدان التي يمكن أن تستعمل خبراتها وتجاربها المكتسبة في حالات مماثلة من شأنها أن تساهم في اتباع أفضل وأكثر الحلول قبولا.

وحيث أن الرغبة في التوصل إلى حل وسط ينبغي أن تكون حتمية، علينا أن ندرك جميعنا أن أي مزيد من التأخير في إصلاح مجلس الأمن سيقوض مصداقية ذلك الجهاز. فالحوار والحل الوسط هما السبيل الوحيد لضمان أكبر تأييد ممكن للإصلاحات.

وترى البوسنة والهرسك أنه ينبغي الشروع في إصلاح مجلس الأمن بصورة عاجلة. وعلى أية حال، نعتقد أن مجموعة بلدان أوروبا الشرقية لا بد وأن تحصل على مقعد آخر غير دائم في مجلس الأمن بعد إصلاحه في المستقبل، نظرا لأن عدد البلدان في تلك المجموعة قد زاد عن الضعف في العقدين الماضيين.

وأود أن أشدد على أنني أتوقع من المجلس أن ينخرط بصورة أقوى في الدبلوماسية الوقائية. ونعتقد أن اتخاذ هذا المنحى الجديد سيعني أن العديد من المسائل والأزمات يمكن حلها قبل أن تتفاقم، وهكذا تزداد فعالية المجلس. إن ضمان منع نشوب الصراع في الوقت المناسب وبشكل فعّال، بدلا من ردود الفعل بعد أن تكون الأزمة قد تصاعدت، أسلوب أكثر فعالية وأقل كلفة للحفاظ على السلم والأمن.

لسوء الحظ ما زالت الصراعات المسلحة حقيقة واقعة في عالمنا، وأكثر من يتعرضون للخطر هم الشعوب والأمم الفقيرة، التي تركت لتتدبر أمرها بنفسها. لذلك من الضرورة بمكان تعزيز المزيد من آليات الأمم المتحدة للإنذار المبكر وإنشاء مصادر متعددة للمعلومات لرسم صورة حقيقية للحالة وفي الوقت نفسه تعزيز قدرات البلدان على مقاومة التحريض الذي يؤدي إلى الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية.

وما فتئت البوسنة والهرسك ملتزمة بالتعاون التام مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لأنه لا بد من محاكمة أولئك الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام بارتكاب جرائم حرب في يوغوسلافيا السابقة. وفي الوقت ذاته، أنشئ إطار قانوني في البوسنة والهرسك، وبدأت محكمة البوسنة والهرسك بالمحاكمة على جرائم الحرب. وهذا أحد المتطلبات اللازمة لبناء الثقة المتبادلة والمصالحة في البوسنة والهرسك فيما بعد الصراع.

إن أعداد اللاجئين تزداد يوميا في جميع أنحاء العالم. مع ذلك تبذل جهود أقل ويكرس القليل من الوسائل للعثور على حل ملموس لهذه المسألة العالمية. ونحن في البوسنة والهرسك مطلعون تماما على مصير اللاجئين وألمهم ومعاناتهم، ولذا نحث على بذل أكبر الجهود لحل أزمات اللاجئين العالمية بصورة منتظمة. ونؤيد المساعي المشتركة والمتواصلة لوكالات الأمم المتحدة والقطاع غير الحكومي التي تتعامل مباشرة مع هذه المشكلة. ونحن على استعداد للتعاون في جميع الجوانب.

أما بخصوص بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإننا نعتقد أنه، بالتبصر والنظر في أفضل الممارسات، ينبغي دراسة كل أزمة بعناية، مع أخذ كل أسبابها في الاعتبار، إذا أردنا التوصل إلى حل دائم وله ما يبرره. ونؤمن بأنه لا توجد حلول عالمية تنطبق على كل أزمة، وعلى متطلبات كل حالة بعينها.

لقد تعايشت ثقافات وتقاليد مختلفة في منطقة البلقان طيلة قرون. ونحن على استعداد لتشاطر خبراتنا الإيجابية والسلبية على السواء في بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع.

وترمي السياسة الخارجية للبوسنة والهرسك إلى المحافظة على السلام والأمن والاستقرار والتنمية الاجتماعية الديمقراطية والشاملة والمساهمات في السلام والاستقرار الدوليين، والنهوض بها في الأجل الطويل.

ووجود البلدان الصغيرة في عملية صنع القرار في مجلس الأمن ومشاركتها فيها وأعمالها المتصلة لها كلها بالغة الأهمية لصون السلام داخل المجلس. غير أن المجلس يلزم أن يشجع البلدان الأصغر حجما على عرض آرائها والمشاركة في عملية اتخاذ القرار بتلك الهيئة، التي تمثل من بعض الأوجه حكومة عالمية، وألا يقتصر على أراء الأعضاء الدائمين والقوى العالمية. وهذا أحد الأسباب في أننا قررنا، بعد إمعان التفكير ولأول مرة في تاريخنا، أن نتقدم للحصول على أحد المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. فالبوسنة والهرسك، التي كانت الموضوع الرئيسي للعديد من مناقشات المجتمع الدولي، تريد اليوم أن تكون لها القدرة على المشاركة الفعلية والمساهمة في أعمال مجلس الأمن.

والبوسنة والهرسك، بصفتها بلدا صغيرا ولكنه متعدد الأعراق ومتعدد القوميات ومتعدد الأديان، وله تراث تاريخي حافل، على إلمام بقدر بالغ الضخامة من النظم السياسية الاجتماعية والسياقات الثقافية والتاريخية. وهي تعرب عن استعدادها لإطلاع الآخرين على خبرتها في بناء السلام في حالات ما بعد انتهاء الصراع، ولا سيما في مجال بناء الثقة

بين الطوائف المتعددة الثقافات، على سبيل المساهمة النشطة في تحسين التفاهم والمصالحة الطويلة الأجل في هذه المناطق.

واليوم، تشارك البوسنة والهرسك مشاركة فعلية في أعمال المنظمات الدولية، وخاصة في عمل الأمم المتحدة. وهي عضو في مجلس حقوق الإنسان منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وفي إطار هذا المجلس تعمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان في أنحاء العالم. ومنذ عام ٢٠٠٠، يشارك أفراد من القوات المسلحة وقوات الشرطة من البوسنة والهرسك على قدم المساواة في بعثات الأمم المتحدة الدولية العسكرية وبعثات الشرطة الدولية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وإريتريا وليبريا والسودان وتيمور الشرقية وقبرص وهايتي، مسهمين بذلك في المحافظة على السلام والاستقرار الدوليين. وهي كذلك تدعم الجهود الدولية المبذولة لتحقيق استقرار الحالة في العراق وأفغانستان.

ولا يزال إيجاد حل لأزمة الشرق الأوسط إحدى أولويات المنظمة العالمية. ونرى أنه ينبغي استخدام الزخم الإيجابي على أفضل نحو ممكن لإقرار السلام العادل والشامل في هذه المنطقة. وبعد كل هذه السنوات الكثيرة من المعاناة وسفك الدماء والتوتر وسوء الفهم المتبادل والصراع، لا بد لنا من دعم آخر أنشطة أعضاء المجموعة الرباعية، والمبادرات الإقليمية الرامية إلى اتخاذ الخطوة الحاسمة للأمام بما يؤدي إلى السلام المستدام، الذي ينطوي على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ومكتفية ذاتيا.

وتتابع البوسنة والهرسك الحالة في أفريقيا عن كثب. ونتوقع أن تواصل أكثر بلدان العالم تقدما زيادة نسبة ناتجها المحلي الإجمالي التي تسهم بها في المساعدة الإنمائية الرسمية بالرغم من حدة تعرضها للأزمة الاقتصادية العالمية، وأن تسهم بالخبرة الفنية الأخرى الضرورية لتعزيز قدرات البلدان الأفريقية الفقيرة. لذلك نرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من خلال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي يتوخى منها أن تؤدي بأفريقيا إلى التنمية المستقرة والمستدامة وإلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ويتعلق هذا بصفة خاصة بالبلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وندعم الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والحكومات الأفريقية والأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وغيره من المبادرات الإقليمية التي يتمثل القصد منها في النهوض بسيادة القانون والديمقراطية وتعزيز قدرات المجتمع المدني والمؤسسات المدنية، ومن ثم الارتقاء بجميع أوجه الحياة الاجتماعية. ونشدد على أهمية الاستمرار في تقديم المعونة المادية لأفريقيا، وتحسين استخدام هذه الموارد في تحقيق التنمية المستدامة.

واليوم، مع ازدياد العمليات السياسية والاجتماعية دينامية عن أي وقت مضى وفي مواجهة تحديات مناقضة تماما للتحديات التي كنا نواجهها قبل عدة عقود، يتضح بجلاء أكثر أن الإجابات الصحيحة لا يمكن أن يوفرها سوى الأخذ بنهج قوي متعدد الأطراف. وقد واجهت الأمم المتحدة تحديات عديدة، ولكنها ما زالت الطريق الوحيد المؤدي إلى مستقبل أفضل والمنظمة الوحيدة القادرة على تقديم حلول مناسبة لنسق المشاكل العالمية التي نواجهها. وإذا تضافرنا في العمل معا على تنفيذ الاستنتاجات التي يتم التوصل إليها هنا في هذا الاجتماع الرفيع المستوى، فسوف نعيش بلا شك في ظل أوضاع أكثر عدلا مما هو الحال اليوم.

وتعرب البوسنة والهرسك عن استعدادها للمساهمة بشكل كامل في أعمال الأمم المتحدة. وأود أن أعرب عن امتناني لجميع الدول الأعضاء التي دعمت البوسنة والهرسك والتي لديها الاستعداد لانتخاب بلدي كعضو غير دائم في مجلس الأمن عن الفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن اشكر رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد زليكو كومسيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيس جمهورية رواندا.

اصطُحب السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تتيح هذه الدورة للجمعية العامة فرصة أخرى للتفكير في أفضل الطرق للتوفيق بين أشياء يبدو على سبيل الخطأ أحيانا أنها غير قابلة للتوفيق فيما بينها: التنمية الاجتماعية الاقتصادية والبيئة الصحية. ويتساءل العادة والخبراء والمواطنون في أنحاء العالم عن الكيفية التي يمكننا بها تنمية اقتصاداتنا وإيصال الرخاء إلى مزيد من مواطني العالم، مع عدم الحط من حالة محيطاتنا وأنهارنا والهواء الذي نتنفسه؟

ولكن هذا أيضا عصر المبتكرات العلمية والتكنولوجية والتجارية الفريدة التي يمكن أن تساعد في التصدي لهذه التحديات، إذا كانت لدينا الشجاعة لوضع الأمور في سياقها الصحيح والمواءمة الفعلية بين أولوياتنا الوطنية والإقليمية والعالمية.

ويزخر التاريخ بالأمثلة على كيفية قيام الدول الغارقة في الأزمات بتغيير المسلمات الأساسية التي تتصرف على أساسها، واستحداث مؤسسات وأدوات جديدة لحل المشاكل، والخروج من هذه العملية كمجتمعات أكثر قوة. ورغم اختلاف تلك المبتكرات على الدوام، فإن التحديات إلى اجتياز الأزمات دائما واحدة: صنع رؤية مشتركة، وزيادة رأس المال الاجتماعي اللازم لتعزيز القابلية للتنبؤ، وإقامة علاقات قوامها الثقة بين الشعوب، والتقبل لأداء الأشياء بطرق جديدة، واعتماد غرض أخلاقي صريح لتحقيق الأهداف المشتركة.

تسنح لنا الآن فرصة استثنائية تمكننا من أن نتصدى لتحدياتنا البيئية وأن نحسّن اقتصاداتنا وأن نصلح مؤسساتنا العالمية المتعددة الأطراف في آن واحد لتحسين الحوكمة العالمية. وعلى سبيل المثال تضطلع مجموعة العشرين الآن بدور حاسم الأهمية في استعادة استقرار الاقتصاد العالمي. ولكن ألا يجدر بنا أن نوسع القاعدة حتى تشمل الأمم الكثيرة الأشد ضعفا وتأثرا بقرارات القلة؟ يجب أن تكون كل الأمم جزءا من تلك المناقشات والقرارات الهامة لأنها يمكن أن تساهم فيها مساهمات قيمة. ولقد آن أوان اعتناق تعددية الأطراف الحقة.

نحن أبناء الأمم النامية نقدر التدابير التصحيحية التي اتخذتها مجموعة العشرين ومجموعة الدول الثماني لتسريع خطى انتعاش الاقتصاد العالمي. لكن من الجلي أن معظم مقترحات المجموعتين لا ترقى إلى مستوى الخطوات الملموسة اللازمة للتصدي للتحديات التي تواجهها البلدان المنخفضة الدخل تحديدا.

تعددية الأطراف كانت دائما المبدأ الأساسي في تكوين مجتمع دولي أكثر عدلا قائم على الحوكمة العالمية المنصفة. والأمم المتحدة نفسها تقوم على ذلك المبدأ السليم الصامد على مر الزمن، وهكذا يجب أن تكون الممارسة. وإن انتشار الشبكات العالمية للتجارة والصناعة والرخاء والقيم الاجتماعية، بالاقتران بتأسيس المؤسسات المتعددة الأطراف اللازمة لتوجيه تلك العمليات والمواءمة بينها، قد ساهم بلا شك في نظام لصنع القرار العالمي محسن وأكثر عدلا. وهذا هو ما يلزم جعله أكثر اشتمالية.

تحسين الحوكمة العالمية يجب أن يشمل أيضا معالجة العدالة الدولية. فالعدالة الدولية يجب أن تكون منصفة للجميع – للأغنياء والفقراء، وللأقوياء والضعفاء. وإننا جميعا مسرورون بملاحظة أن الجمعية العامة قد تعهدت في دورتها الثالثة والستين بدراسة مسألة الولاية القضائية العالمية دراسة شاملة. ونتطلع إلى تناول القرارات المتصلة بتلك المسألة أثناء الدورة الحالية للجمعية.

ومن المناسب أيضا أن نقدر تأسيس كيان وحيد داخل الأمم المتحدة للنهوض بالعمل المضطلع به بشأن حقوق المرأة والمساواة الجنسانية. وقد دأبت رواندا على اعتبار ذلك إحدى أولوياتها وحققت نتائج طيبة.

وفيما يتعلق بالتحديات الاجتماعية – الاقتصادية في منطقتنا، منطقة جماعة شرق أفريقيا، ما فتئنا نحرز التقدم في المجالات الأساسية. وعلى سبيل المثال، نعد العدة لافتتاح السوق المشتركة لشرق أفريقيا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ لتيسير المزيد من التجارة والاستثمار وحرية تنقل ١٣٠ مليون إنسان تقريبا. ونحن نؤمن بأنه ما من استراتيجية للتخفيف من الصعوبات الاقتصادية أفضل من بناء أسواق إقليمية أضخم تحقق إنتاجية محسنة تزيد من القوة الشرائية التي تؤدي بدورها إلى تعزيز مجتمعاتنا.

وفيما يتعلق بالتحدي البيئي العالمي تتيح هذه الدورة للجمعية العامة منبرا هاما للإعداد لمؤتمر قمة كوبنهاغن المعني بتغير المناخ. وينبغي أن يكون لكل أمة مركز متساو وأن تعتبر كل أمة أمة مهتمة في مؤتمر القمة المقبل. وذلك يعني أن كل أمة لها حقوق وعليها واجبات وأنها يجب أن تتقبل تشاطر الأعباء استنادا إلى قدرتها. ولقد آن أوان تناول المسائل الحساسة في الوقت المناسب من قبيل كم يتعين على البلدان الصناعية أن تخفض انبعاثاتها من غازات الدفيئة، وكم يتعين على البلدان النامية أن تقيد نمو انبعاثاتها، وكيف تمول وتدعم الاستراتيجيات الرامية إلى حفظ الطاقة والتقليل من المخاطر وبناء التكنولوجيات الخضراء التي تصد وطأة تغير المناخ في العالم النامي.

نحن الروانديين ما فتئنا نقدم مساهمة متواضعة ولكن متناسبة مع حجمنا عن طريق جملة أشياء منها استضافة الاجتماعات الأفريقية التحضيرية لمؤتمر قمة كوبنهاغن بقصد تشجيع صوت أفريقي أساسي قوي في الاجتماعات الحاسمة الأهمية. كما دأبنا على تنفيذ السياسات الإنمائية الوطنية لإعادة التحريج وزراعة المدرجات وتأهيل الأراضي الرطبة التي تزود شبكات البحيرات والأنهار في بلدنا، وهذه بعض من المجالات التي حققنا فيها نتائج طيبة.

بالنسبة إلى مسألة السلام والأمن يواجه العالم عددا من التهديدات الإقليمية. ولدى منطقة البحيرات الكبرى نصيبها من مشاكل السلام والأمن، إلا أننا نواصل تحقيق تقدم كبير في المعالجة الأساسية لتلك المشكلة. ويسلّم قادة المنطقة بأن الحلول الذاتية، وهذا أمر حاسم جدا، بدءا بجهد إقليمي مشترك، يمكن أن تجلب السلام المستدام. ذلك هو السياق الذي نتصدى فيه، إلى جانب زملائنا وجيراننا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، للأسباب الجذرية لانعدام الاستقرار في منطقتنا، أي، القوى الهدامة التي تظل مصدر إزعاج منذ عام ١٩٩٤.

وإذا اتعظنا بعبرة واحدة فقط من التاريخ فإنها يجب أن تكون أننا لا يجوز أن نطبق نفس الاستراتيجية على المشاكل المختلفة وأن نتوقع نتائج مرضية في كل الأوقات. يتعين علينا أن نفكر بطريقة مختلفة حول المسائل الأساسية، بما فيها أولا الحتمية الملحة لتقوية مستقبل كل الأمم عن طريق رعاية النمو الاقتصادي والتنمية مع الاستثمار في الوقت ذاته في البيئة. وذلك يجب أن يكون هدفنا الأخلاقي. ثانيا، يجب علينا أن نحسن السلام والاستقرار في كل المناطق عن طريق التعلم من الجهات الإقليمية الشرعية الفاعلة ودعمها. أخيرا، يجب علينا أن نرحب ونعتز بعالم الأغلبية من حيث تعددية الأطراف في صنع القرار والتجارة والرخاء.

هذه يجب أن تكون رؤانا المشتركة. وحينئذ ستعرف أجيال المستقبل كيف أن قادة الأمم انخرطوا في عام ٢٠٠٩ في حل الأزمات وركزوا على أشد التحديات صعوبة، بما في ذلك الأزمة الاقتصادية العالمية وتغير المناخ وإشاعة السلم والأمن، وكيف أنهم تصرفوا بحزم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية رواندا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب فخامة السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيدة داليا غريبوسكاتيه، رئيسة جمهورية ليتوانيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب تلقيه رئيسة جمهورية ليتوانيا.

اصطحبت السيدة داليا غريبوسكاتيه، رئيسة جمهورية ليتوانيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة داليا غريبوسكاتيه، رئيسة جمهورية ليتوانيا، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة غريبوسكاتيه (تكلمت بالإنكليزية): اليوم، يناضل المجتمع الدولي من أجل التغلب على التحديات التي لم يكن بوسع مؤسسي الأمم المتحدة تصورها قبل ما يقرب من ٦٥ سنة. وفي الوقت ذاته، ظلت المبادئ المؤسسية للأمم المتحدة دون تغيير. ولا تزال الأحكام المتعلقة بالأمن المشترك والازدهار وحماية حقوق الإنسان تمثل القوة الدافعة لأنشطة الأمم المتحدة كما كانت منذ ٦٠ سنة. وإن البلدان التي تجتمع هنا، كبيرها وصغيرها، تتحمل مسؤولية مشتركة، بوصفها أعضاء في الأمم المتحدة، عن رفع لواء المُثل المعرب عنها في ميثاق الأمم المتحدة والاعتزاز بها.

ليست الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المشكلة الوحيدة اليوم. فالإرهاب، وانتشار الأسلحة، وتحديات الطاقة، وتغير المناخ، وغيرها من المسائل الكثيرة، يجب تناولها من أجل جعل أهداف الأمم المتحدة حقيقة واقعة. إن التحديات المعقدة تتطلب ردوداً شاملة. ومن الواضح أننا لن نستفيد من سياسات العزلة أو الأنانية.

يجب أن تبلغ الأمم المتحدة مرحلة النضوج. ويجب أن تصبح التعبير الظاهر والموثوق به في عولمة الشؤون السياسية. فالعالم الحديث يفرض علينا أن يعتمد كل منا على الآخر. فإما أن نعمل سوياً أو أن نعاني في عزلة.

واليوم أكثر من أي وقت مضى يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور ريادي في تقوية مجتمعاتنا عن طريقة تعزيز القيم المشتركة للإنسانية والتسامح. ومن مسؤوليتنا أن نتأكد من تصفية ظواهر من قبيل معاداة السامية وكراهية الأجانب والعنصرية من حياتنا. لا يمكن أن يوجد مبرر للتنصل من هذه المسؤولية. فالبلدان، كبيرها وصغيرها على السواء، عليها واجبات لا تجاه مواطنيها فحسب، وإنما أيضا

تجاه المجتمع العالمي. ولكن الفقراء والضعفاء هم الذين في العادة يعانون أكثر، لا سيما وأن الأزمة الحالية وبطء وتيرة وفاء المانحين بتعهداتهم يبددان الآمال المعقودة على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في موعدها. لذلك، ومع المراعاة الواجبة الشواغل المحلية واحتياجات المواطنين دافعي الضرائب، من الضروري أن نتكيف مع حقيقة التعقيد العالمي وأن نحترم مسؤوليتنا المشتركة والتزاماتنا الدولية. ومن الضروري أن نتأكد ألا تصبح الأهداف الإنمائية للألفية أبرز ضحايا الوضع الاقتصادي والمالي العالمي الحالي.

ما هي الخطوات المحددة التي ينبغي اتخاذها؟ سأذكر عددا منها. أولا، تُظهر عمليات السلام الأخيرة للأمم المتحدة أن الجهود المبذولة لتحقيق السلام وتوطيده تنطوي على أبعاد كثيرة تتراوح ما بين بناء السلام وبناء الأمة. وأن بلادي، بالرغم من القيود الاقتصادية التي تعاني منها حاليا، فإنها مصممة على الوفاء بالتزاماتها. إننا سنساهم في بعثات وعمليات حفظ السلام التي تعمل من أجل ضمان الأمن والاستقرار العالميين وعلى وجه التحديد بمواصلة المشاركة في بعثات الاتحاد الأوروبي في كوسوفو والبوسنة والهرسك وأفغانستان.

ثانيا، وقف انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية لن يتم مطلقاً ما لم يتوفر توافق دولي في الآراء على ذلك. ويجب على الأمم المتحدة أن تعزز سياستها ضد الانتشار؛ وعلى وجه الخصوص، من الضروري أن نجد السبل اللازمة للسماح للدول بتطوير طاقة نووية مدنية وليس أسلحة نووية. لذلك، فإن المؤتمر الاستعراضي القادم لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي سيعقد في العام القادم، يتيح فرصة جيدة للبحث عن حلول دبلوماسية وللعمل من أجل الامتثال الكامل للالتزامات والمتطلبات الدولية.

ثالثا، من المهم بشكل حاسم وجود نظام حكم أفضل وأكثر مسؤولية على الصعد العالمي والإقليمي والمحلي من أجل إنعاش اقتصادي ثابت ومستدام. ولم تكن الحمائية والانعزالية مجديتين في يوم من الأيام ولن تكونا مجديتين في المستقبل.

رابعا، إدراكا لحقيقة أن تغير المناخ العالمي يتطلب حلولا عالمية، فإننا سنبذل أقصى ما في وسعنا للتوصل إلى توافق في الآراء في المؤتمر المعني بتغير المناخ الذي سيعقد في كوبنهاغن. ووعياً منا بالأثر العالمي لتغير المناخ، فإننا نؤيد الالتزام الطموح للاتحاد الأوروبي بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، في إطار اتفاق دولي.

خامسا، أعتقد أن المسؤولية العالمية يتعين تناولها على المستوى الإقليمي أيضا – وهذه هي القاعدة اللازمة للتنفيذ الفعال لميثاق الأمم المتحدة. إذ ينبغي أن تضطلع المنظمات الإقليمية بمسؤولية أكبر عن رعاية مناطقها. ويجب أن تشاطر جيرانها والمنظمات الإقليمية الأخرى أفضل ممارساتها.

وإدراكاً من ليتوانيا بأنها دولة صغيرة نسبيا، فإنها تضطلع بمسؤوليتها الإقليمية والعالمية في تعزيز قيم الأمم المتحدة عن طريق المبادئ الأساسية للحوار والاحترام والتفاهم والتسامح، عندما تتبوأ رئاسة المنظمات الإقليمية والعالمية. وقد بدأت ليتوانيا فترة رئاستها لمجلس دول بحر البلطيق لمدة سنة واحدة وكذلك رئاستها لمجتمع الديمقراطيات في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وستتولى رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠١١. وسيتبوأ ممثل ليتوانيا الرئاسة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ وسيكمل فترة الرئاسة تلك عندما تتولى ليتوانيا رئاسة الاتحاد الأوروبي في النصف الثاني من عام ٢٠١٣.

إن مسؤولية قيادة مجتمع الديمقراطيات مسؤولية هائلة في هذه الحقبة من الزمن. وفي رأينا أن التقدم الحقيقي في التنمية يتصل مباشرة بإضفاء الطابع المؤسسي على القواعد والمبادئ الديمقراطية. إننا نؤمن بأن الديمقراطية لا تنفصم عن السلام وسيادة القانون واحترام الحقوق الفردية وحقوق الإنسان والفرص المتساوية والازدهار الشامل.

اسمحوا لي أن أعيد التأكيد على أن الدول الصغيرة أو الأقل نموا لا تستطيع بعد الآن أن تتجنب المسؤولية العالمية، وأننا جميعا مسؤولون عن حاضرنا ومستقبلنا المشتركين. فلندرك جميعا من الآن فصاعدا، في كل عاصمة من عواصم بلادنا، أن المصلحة العالمية هي مصلحتنا الوطنية، وأن المسؤولية العالمية هي مسؤوليتنا الوطنية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية ليتوانيا على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة داليا غريبوسكاتيه، رئيسة جمهورية ليتوانيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ديميتريس كريستوفياس، رئيس جمهورية قبرص

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية قبرص.

اصطحب السيد ديميتريس كريستوفياس، رئيس جمهورية قبرص، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ديميتريس كريستوفياس، رئيس جمهورية قبرص، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كريستوفياس (تكلم باليونانية؛ والترجمة عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد): أود أن أتقدم إلى السيد علي التريكي بأخلص التهانئ بمناسبة انتخابه رئيسا للدورة الرابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. كما أود أن أعرب عن تقديري للعمل الممتاز الذي اضطلع به سلفه، السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان. وأود أن أشكر أيضا الأمين العام على تقريره الشامل (A/64/1) عن أعمال المنظمة، وأن أهنئه كذلك على مبادرته بعقد مؤتمر القمة الرفيع المستوى المعني بتغير المناخ.

تلتزم جمهورية قبرص، منذ استقلالها، بالدبلوماسية المتعددة الأطراف وتعزيز دور الأمم المتحدة. ولقد تعرض استقرار العالم ورفاهه للخطر من جراء الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة. فقد كشفت الأزمة عن مواطن الضعف في أنظمتنا الرقابية الجماعية. ولن يمكننا تجاوز هذه التحديات إلا بالعمل الدولي الجماعي، وليس من خلال النزعة القومية الاقتصادية. وينطبق نفس الشيء على العمل في مكافحة المرض والفقر، وكذلك في منع المزيد من تدمير البيئة، الذي يلحق الأذى بحياتنا جميعا.

إن أهم درس يمكن استخلاصه من الأزمة العالمية هو أنه لا يمكن النظر إلى الاقتصاد بمعزل عن احتياجات المجتمع. وبالرغم من التطور الملحوظ في قوى الإنتاج التي كانت بوسعها أن تضمن ظروفا معيشية أفضل للجميع، فإن الناس في كثير من أرجاء العالم ما زالوا محرومين من الاحتياجات الأساسية مثل مياه الشرب والعناية الصحية والحصول على فرص التعليم والعمل. ويُظهر حجم الأزمة المالية أنها أزمة نظام في أشد مظاهرها، أي الليبرالية الجديدة وغياب قانون السوق. إن العولمة، في شكلها الحالي، ليست إعمالا لرؤية الفلاسفة والثوريين الاجتماعيين في تحقيق الأخوة والازدهار العالميين للجميع. ذلك أن العولمة مدفوعة بتحقيق الأرباح المفرطة. ونتيجة لذلك، يصبح الأغنياء أكثر غنى والفقراء أكثر فقرا.

ما فتئت الأزمة المالية، بعد انقضاء أكثر من نصف المدة المتبقية حتى موعد عام ٢٠١٥ النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تدفع بالدول والمؤسسات إلى إعادة تقييم الأولويات العالمية. وتُعد الأمم المتحدة الهيئة الدولية الأكثر أهمية القادرة على التصدي للآثار المترتبة على الأزمة العالمية وعلى التصرف الجماعي والفعال لمنع أشد عواقبها ضراوة.

يواجه العالم اليوم تحديات وتهديدات متعددة، بما في ذلك تغير المناخ، واستنفاد الموارد، وانتهاكات حقوق الإنسان، والإخفاق في حماية السكان الضعفاء، وزيادة الصراعات داخل الأقاليم وداخل الدول، وانتشار أسلحة الدمار الشامل والجوائح. ومن على هذا المنبر استمعنا إلى الأصوات اليائسة لهؤلاء الذين يعيشون في الدول الجزرية الصغيرة، والنداء اليائس الصادر عن الشباب، والتحذيرات الشديدة التي يطلقها العلماء بشأن تغير المناخ. وإذا لم نتخذ التدابير اللازمة الآن، فإننا سنواجه خطر الفناء. ونضم أصواتنا ونقدم دعمنا إلى المقترحات المتعلقة بضرورة اتخاذ إجراءات عملية. ويجب أن نتخذ التدابير اللازمة الآن. فغدا ربما يكون الوقت قد فات. ويجب أن يصبح الاجتماع الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر نقطة تحول تاريخية في مواجهة أزمة تغير المناخ الكارثية مواجهة فعالة.

تعتمد جمهورية قبرص، منذ استقلالها، على مبادئ الأمم المتحدة في الحفاظ على استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية. وفي أعقاب الجريمة المزدوجة التي اقترفها الانقلاب العسكري والغزو الأجنبي لقبرص في عام ١٩٧٤، حينما حاولت القوات العسكرية القضاء على دولتنا وانتهكت السلامة الإقليمية لدولتنا، ردت الأمم المتحدة بعدد من القرارات الهامة التي عبَّرت عن الدعم الأخلاقي والقانوني من المجتمع الدولي لجمهورية قبرص. وقد وفر العدد الكبير من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن قبرص لبلادي الدعم اللازم لمواصلة كفاحها من أجل التوصل إلى حل لمشكلتها السياسية على أساس تلك القرارات ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وبعد فترة قصيرة من انتخابي رئيسا لقبرص، اتخذتُ زمام المبادرة بإنهاء حالة الجمود هذه. ونتيجة لذلك، وعلى أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتحت رعاية بعثة النوايا الحسنة للأمين العام، شرعنا منذ عام في إجراء مفاوضات مكثَّفة مع زعيم الطائفة التركية القبرصية، السيد محمد علي طلعت.

وثقة منا بإخلاص نوايا السيد طلعت، بذلنا جهدا مشتركا لوضع حد لتقسيم البلد. وقد اتفقنا على أن تُترك العملية للقبارصة، دون تحكيم أو جداول زمنية اصطناعية. وقد تحقق بعض التقدم في المفاوضات، ولكن ليس بالقدر الذي يجعلنا نثق بأننا نقترب من حل نهائي للمشكلة القبرصية. هدفنا هو استعادة السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال والوحدة لجمهورية قبرص، الوطن المشترك للقبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك. وهدفنا هو أيضا استعادة حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المواطنين في جمهورية قبرص، بغض النظر عن خلفيتهم الطائفية.

إننا ملتزمون بتطور الدولة الموحدة إلى دولة اتحادية تتكون من إقليمين يتمتعان بالحكم الذاتي بدرجة كبيرة. وتدير أحد الإقليمين طائفة القبارصة اليونانيين وتدير الآخر طائفة القبارصة الأتراك. وبالنسبة لنا يشكل اعتراف الرئيس الراحل ماكاريوس بحقيقة أن سكان قبرص عاشوا مختلطين في جميع أرجاء الجزيرة تنازلا تاريخيا كبيرا لصالح مواطنينا القبارصة الأتراك. وما زلنا على عهدنا بذلك الالتزام. ويجب أن تحمي جمهورية قبرص الاتحادية الموحدة وحدة الدولة ومؤسساتها، وكذلك وحدة الاقتصاد والشعب.

ولسوء الحظ، بالرغم من جهودنا المشتركة، يواصل الجانب القبرصي التركي، بدعم من تركيا، تبني مواقف

وتقديم مقترحات تأخذنا خارج إطار قرارات الأمم المتحدة بشأن قبرص فيما يتعلق بإنهاء الاحتلال العسكري، والحيازة غير القانونية للممتلكات، ووجود المستوطنين. إن القبول بتلك المواقف يمكن أن يؤدي إلى القبول بالآثار العديدة المترتبة على الاحتلال وإلى انتهاك الاتفاقيات الدولية بشأن حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمبادئ التي تقوم عليها الاتحادات. ومن الواضح أن هذا الحل لا يتمتع بمقومات للبقاء وليس عمليا ولن يضمن الوحدة المستمرة للدولة وللبلد.

ونأمل بإخلاص أن يعاد النظر في المواقف التركية، خلال الجولة الثانية من المفاوضات، التي بدأت للتو، لكي نتمكن بأسرع ما يمكن من التوصل إلى حل متفق عليه يمكننا أن نقدمه حينئذ إلى الشعب في استطلاعات منفصلة للرأي بصورة متزامنة. وذلك الحل يجب أن يكون بواسطة القبرصيين من أجل القبرصيين. ومن الجلي أننا لن نقدم إلى الشعب حلا ينبع من الخارج، كما لن نقبل تحكيما أو ضغطا يمارس من خلال جداول زمنية مصطنعة.

لقد تم الاتفاق على تلك الشروط المسبقة مع الأمين العام، الذي تجري المفاوضات تحت رعايته. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر الأمين العام، السيد بان كي - مون مرة أخرى على مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها وعلى دور الأمم المتحدة بوصفها ميسرا في عملية التفاوض.

بعد الغزو الذي وقع في عام ١٩٧٤، واحتلال ٣٠ في المائة من أراضي جمهورية قبرص، أصبحت تركيا طرفا رئيسيا في التوصل إلى حل لمشكلة قبرص. ويعتمد نجاح الجهود التي نبذلها للتوصل إلى حل للمشكلة على الإرادة السياسية لتركيا وعلى السياسات التي تنتهجها. ولا يكفي أن تعلن القيادة التركية علانية أنها تؤيد عملية التفاوض.

ينبغي لتركيا أن تساهم بطريقة عملية في التوصل إلى حل يسعى إلى إقامة اتحاد فيما بين المنطقتين والطائفتين على أساس المساواة السياسية، كما هو محدد في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وبدلا من ذلك، تتبع تركيا حلا كونفدراليا. وقد كان من الأولى بتركيا أن تتخذ إجراء يتسم بحسن النية يتمثل في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٥٠ (١٩٨٤)، الذي ينص على نقل بلدة فاروشا الخالية من السكان والمحتلة إلى إدارة الأمم المتحدة وعودة سكانها الشرعيين إلى منازلهم وممتلكاتهم. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تشرع تركيا في تطبيع علاقاتها مع جمهورية قبرص والاعتراف بها، كما تنص على ذلك قرارات الاتحاد الأوروبي.

وإنني أتساءل أليس من المفارقات بالنسبة لبلد عضو في مجلس الأمن ألا يعترف بجمهورية قبرص، الدولة العضو في الأمم المتحدة وفي الاتحاد الأوروبي وفي جميع المنظمات الدولية؟ أليس من المفارقات بالنسبة لعضو في مجلس الأمن أن يحتفظ لمدة ٣٥ عاما بقوات احتلال على أراضي دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة ودولة عضو في الاتحاد الأوروبي؟ أليس من المفارقات أن تُقوض وحدة جمهورية قبرص وسلامتها الإقليمية بتعزيز خلق دولة ثانية في الجزيرة انتهاكا لقرار مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣)، الذي يدين بالإجماع الإعلان الانفرادي غير القانوني للاستقلال، ويعلن أنه باطل ولاغ، ويدعو جميع الدول إلى احترام سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامتها الإقليمية؟

نعم، إنها مفارقات وهي أيضا أعمال غير قانونية. إن قبرص لم تسع أبدا إلى إقامة علاقات عدائية مع جارتها تركيا، ولا ترغب في ذلك، ولكن من مسؤوليتنا أن ندافع عن استقلال دولتنا وسلامتها الإقليمية وسيادتها.

وبالرغم من ذلك، أود أن أعرب، أمام هذه الهيئة، عن استعدادي للبدء في حوار مع القيادة التركية، بالموازاة مع

مفاوضات مع زعيم القبارصة الأتراك، ولتشاطر الأفكار بشأن مستقبل يعزز تعزيزا كبيرا احتمالات التوصل إلى نتيجة إيجابية للمفاوضات. لقد دأبت قبرص على دعم انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي إيمانا منها بأن عملية التكيف بأكملها وحصول تركيا على العضوية في نهاية المطاف سيستفيد منهما جيراننا ومنطقتنا ونحن. غير أن ذلك الدعم ليس بلا شروط. وينبغي لتركيا أن تفي بالتزاماتها تجاه جمهورية قبرص وتجاه الاتحاد الأوروبي.

أود أن أذكر مرة أخرى أن مواطنينا القبارصة الأتراك مواطنون على قدم المساواة في جمهورية قبرص، وإنني شخصيا سأسعى جاهدا من أجل أن يحصلوا على حقوقهم ومن أجل أن يحتلوا المواقع المناسبة في جميع أجهزة الدولة. إن جذوري السياسية تكمن في الحركة الشعبية التقدمية في بلادي، التي وقفت دائما مع مواطنينا القبارصة الأتراك من أجل تحقيق السلام والتعايش السلمي المنسجم.

مع ذلك، لا يمكن إعمال حقوق مواطنينا القبارصة الأتراك على حساب أفراد الطائفة الأكبر، أي الطائفة القبرصية اليونانية. ويجب أن يتوفر الاحترام المتبادل. وأريد أن أؤكد أنني لن أدخر جهدا من أجل التوصل إلى حل متوازن وعادل يعيد حقوق الشعب بأكمله.

لقد دفعنا جميعا ثمنا باهظا – على المستوى الإنساني والسياسي والاقتصادي – وما زلنا ندفعه. وسيستفيد من مكاسب السلام الدائم الشعب القبرصي والشعب التركي وشعوب المنطقة بأسرها. وإن الزعماء السياسيين المخلصين ليسوا الزعماء الذين يفكرون في الانتخابات المقبلة، وإنما الذين يفكرون في الجيل القادم. وتقع على عاتقنا مسؤولية العمل معا من أجل تحقيق سلام دائم في منطقتنا.

أتمنى أن تتوصل أسرة الأمم المتحدة إلى نتائج ناجحة في مداولات الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية قبرص على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ديميتريس كريستوفياس، رئيس جمهورية قبرص، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

كلمة السيد فراديك باندیرا میلو دي مينيزيس، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية.

اصطحب السيد فراديك باندیرا میلو دي مينيزيس، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فراديكي باندیرا میلو دي مينيزيس، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس دي مينيزيس (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): قبل أي شيء آخر، اسمحوا لي أن أهنئ معالي السيد علي التريكي ممثل ليبيا، البلد الذي نقيم معه علاقات أخوية ممتازة، على انتخابه للمنصب الهام ألا وهو رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، وعلى الدور الذي سيؤديه تأكيدا بامتياز معهود. وأود أيضا أن أهنئ السيد ميغيل دسكوتو بروكمان على عمله الممتاز لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية خلال رئاسته للدورة الثالثة والستين.

لقد انقضى عام على الدورة الثالثة والستين للجمعية، ومع ذلك لم نتخلص بعد من جميع آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، رغم جهود عديدة بذلتها بلدان متقدمة النمو. وما زالت الاختلالات نفسها قائمة في الاقتصاد العالمي.

بيد أن ما نواجهه ليس مجرد مشاكل اقتصادية ومالية. إن أكبر تحد لنا اليوم هو ضمان مستقبل كوكبنا، ليس بالمعنى الاقتصادي فحسب، وإنما أيضا حل مسائل تغير المناخ التي تهدد بقاء دول جزرية صغيرة مثل سان تومي وبرينسيبي. ورغم أن انبعاثاتنا الكربونية لا تذكر وأن غاباتنا تؤدي دورا رئيسيا كجزء من رئة العالم، فإن ارتفاع مستوى البحار يسبب بالفعل تحات التربة حول بلدنا.

إن الوقت لم يعد إلى جانبنا بل أصبح القاضي الذي لا يرحم. فلا يوجد وقت لمزيد من التبريرات التي لا أساس لها من الصحة لعدم تنفيذ بروتوكول كيوتو. ولا يسعنا مواصلة التهرب من هذه المسائل البيئية الرئيسية وهي ليست موضوع البلدان النامية مقابل البلدان المتقدمة النمو. ونحن في حاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة عالمية وملموسة لإنقاذنا من هذه الأزمة.

وتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/64/1) يتضمن بعض النقاط الهامة التي أولياها اهتماما كبيرا لأن بلدي يتشاطر شواغل مماثلة. وأنني أشير إلى الضرورة الملحة لإصلاح منظومة الأمم المتحدة. فأفريقيا، ولا سيما بلدانها الصغيرة على الأطراف، لا تزال واقعة في حالة من الفقر المدقع. ومشاكلنا صعبة الحل بصورة خاصة بسبب مجموعة من العوامل الضارة التي تستحق نهجا من المجتمع الدولي أكثر منهجية وأكثر مثابرة وأكثر تنسيقا.

حدثت عدة أزمات في عام ٢٠٠٩ وعلينا أن نفكر مجددا بعضنا مع بعض في مستقبل النظام الاقتصادي العالمي الجديد. وهذه الأزمات تؤثر على جميع البلدان وتتطلب استجابة عالمية. إن سان تومي وبرينسيبي دولة صغيرة ذات اقتصاد جزئي، وهي بالتالي فقيرة وعرضة للخطر. لذلك إنها غير محصنة ضد تأثير هذه الأزمات.

ونحن نحتاج إلى تعزيز مزايا تعددية الأطراف كأداة يمكن للمجتمع الدولي من خلالها أن يوطد السلام والتنمية. لذلك، تريد سان تومي وبرينسيبي أن تظهر دعمها لإضفاء الطابع المؤسسي على هذه الأجندة ضمن إطار الأمم المتحدة. وفي عالم يواجه أزمة اقتصادية ومالية عالمية، إلى جانب التأثير السلبي لتغير المناخ، ثمة حاجة إلى ضمان الأمن الغذائي وأمن الطاقة، والتصدي للهجرة والأوبئة والصراعات الإقليمية المتعددة والمتزايدة تعقيدا وإخطارا.

والسبيل الوحيد الذي نستطيع من خلاله أن نواجه هذه الأزمات هو تعددية الأطراف النشطة القائمة على القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وعن طريق تأكيد التزامنا من جديد بتحقيق الأهداف التي وضعتها الأمم المتحدة في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وندرك جيدا إننا لن نحقق هذه الأهداف إلا من خلال نظام جديد متعدد الأطراف يتكامل مع منظمة عالمية أقوى وأعدل وأكثر تضامنا.

وفي هذا الإطار ندعو إلى دعم الاقتراح المتكرر بإصلاح منظومة الأمم المتحدة ولا سيما مسألة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ونعتقد أن هذه المسألة لا يمكن تأجيلها إلى ما لا نهاية له. ويجب أن تكون هناك عدالة أكثر في سياق الأمم المتحدة. ولا بد للدول الأفريقية أن يكون لها صوت وألا يتم تجاهلها في عملية إصلاح منظمتنا. لهذا السبب أريد القول إنني أوافق تماما على ما قاله من هذا المنبر أمس، في الجلسة الثالثة، رئيس الاتحاد الأفريقي أحونا القائد

القذافي، مطالبا بتمثيل أفضل للبلدان الأفريقية كأعضاء دائمين في مجلس الأمن.

إننا نبدأ السنوات الخمس الأخيرة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. أما السنوات الخمس الماضية فقد شملت أكبر التحديات التي واجهها المجتمع العالمي: الفقر والأوبئة والتآكل البيئي – أي كل ما عبّأ الوضع العالمي المفضي إلى الإعلان الذي استمعنا إليه أمس. والأهداف والآمال التي ينطوي عليها هذا الإعلان تحتاج إلى عناية. وبوسعي القول إننا في سان تومي وبرينسيبي بذلنا جهودا حثيثة خاصة في سبيل تحقيق الأهداف في مجالي الصحة والتعليم. ونكاد نحقق هذه الأهداف رغم أننا لسنا راضين تماما بعد.

إن أكبر النقاشات المتعلقة بالاحترار العالمي تركز على بدائل للوقود الأحفوري بغية التقليل من انبعاثات الكربون التي تسهم في أثر الدفيئة. وهذا النقاش يترافق مع ارتفاع درجات الحرارة الأمر الذي يؤدي إلى إذابة الجليد والثلوج على أعالي الجبال القطبية، ويفضي بالفعل إلى ارتفاع مستوى البحار. وكما ذكرت سابقا، أن ذلك يهدد بلدنا.

وهذه التغيرات البيئية تشكل تحديا استراتيجيا للبلدان، بالترافق مع ازدياد انعدام الأمن العالمي بسبب الآثار الناجمة عن العواصف الهوجاء والجفاف والهجرة الجماعية والأوبئة، الأمر الذي يؤدي إلى ازدياد الفقر والتآكل البيئي وضعف الحكومات الوطنية. والخبراء في هذا الميدان يسترعون انتباهنا إلى حقيقة أن هذه التغيرات المناخية قد تسفر عن حاجة غير مسبوقة إلى توفير مساعدات غذائية طارئة، ويمكن أن تؤدي إلى أزمة استدامة للمجتمع الدولي.

إن المفاوضات التي تجري في إطار الأمم المتحدة ترمي إلى إيجاد بديل لبروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧، الذي يضع حدودا لانبعاثات غاز الدفيئة بحلول عام ٢٠١٢ بالنسبة إلى ٣٧ بلدا في العالم المتقدم النمو وهو محاولة للعمل بعمق على تغيير حالة المناخ العالمي.

ويحدونا الأمل في أن تصبح أهداف عام ٢٠٢٠ رسمية خلال مؤتمر قمة كوبنهاغن. وحتى في الجلسات التي تعقد هذا الأسبوع خلال الدورة الحالية للجمعية، شهدنا قلقا متناميا من المجتمع الدولي على مستوى الأمين العام وفي تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية، إزاء نجاح هذه العملية.

في كل مرة أتكلم فيها أمام الجمعية العامة، أختتم بياني بذكر حالتين مستمرتين من حالات الظلم، هما: الحالة المتصلة بجمهورية الصين في تايوان، والحالة المتصلة بالحصار المفروض على كوبا.

وبالرغم من كل شيء، هناك علامات إيجابية على الساحة الدولية، وإننا ممتنون لذلك. ونعرب عن ترحيبنا بالتطورات الإيجابية الأخيرة بين جمهورية الصين في تايوان وجمهورية الصين الشعبية. وما زلنا ندعم زيادة مشاركة الأمم المتحدة المستمرة فيما يتصل بجمهورية الصين في تايوان. وفي ذلك الصدد، نرحب بانضمام هذا البلد، الذي يبلغ عدد سكانه ٢٣ مليون نسمة إلى منظمة الصحة العالمية بصفة مراقب. ونأمل أن تستفيد وكالات الأمم المتحدة الأخرى، من قبيل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ ومنظمة الطيران المدني الدولي، من المساهمات القيمة التي يمكن أن يقدمها ذلك البلد المتقدم النمو فيما يتصل بالاحتياجات العاجلة للمنظمة.

غير أننا، لسوء الحظ، لئن كنا نعرب عن بعض الارتياح فيما يتعلق بمسألة جمهورية الصين في تايوان، لا يمكننا أن نفعل ذلك فيما يتصل بالحظر التجاري المفروض على كوبا؛ والواقع أننا نشعر بإحباط كبير في ذلك الشأن. غير أننا ما زلنا نأمل أن تكون لدى الإدارة الجديدة في

الولايات المتحدة الشجاعة والتصميم لتناول هذه المسألة قريبا بنفس الأسلوب الذي تعاملت به مع غوانتانامو.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بارهام (المملكة المتحدة).

أود أن أشدد على أن الطريق أمامنا صعب جدا وطويل. ويجب أن يكون هناك تعاون عالمي، في سياق التوافر والمسؤولية، لضمان التنمية المستدامة لجميع البلدان. ولذلك ألتمس إبداء تعاون أكبر بين البلدان المانحة والبلدان المستفيدة، وتشاورا أكبر لا مع المؤسسات الحكومية فحسب، بل أيضا مع المؤسسات الأكثر دراية باحتياجات الناس في الميدان. وأشير على وجه التحديد إلى المجتمعات الريفية والمعلمين والأطباء والممرضات والمزارعين وصيادي السمك، وجميع العاملين في القطاعات الإنتاجية في بلداننا.

الأمم المتحدة تظل بالنسبة لحكومة سان تومي وبرينسيبي وشعبها، تظل منظمة لا غنى عنها وينبغي ألا تظهر فيما بين الدول الأعضاء فيها خلافات. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة مهمتها في الحفاظ على السلام والأمن وتعزيز التنمية الدولية. تلك هي أهداف المنظمة لضمان تحسين عالمنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد فراديك باندير ا ميلو دي مينيزيس، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب يلقيه السيد إرنست باي كوروما، رئيس جمهورية سيراليون

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية سيراليون.

اصطحب السيد إرنست باي كوروما، رئيس جمهورية سيراليون، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إرنست باي كوروما، رئيس جمهورية سيراليون، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كوروما (تكلم بالإنكليزية): من دواعي الشرف العظيم أن أخاطب الجمعية مرة أخرى. وأود أن أبدأ بتهنئة السيد علي عبد السلام التريكي على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، وأن أطمئنه على دعم وتعاون وفد بلادي في أدائه هذه المهمة الحافلة بالتحديات، مهمة رئاسة مداولاتنا. وأود أن أنقل أيضا من خلاله امتناني المخلص لسعادة الأسقف ميغيل ديسكوتو بروكمان على الكفاءة والفعالية اللتين أدار بهما أعمال الدورة السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب عن تقديري للأمين العام على استعراضه الشامل لأعمال المنظمة وتحليله التحديات التي يواجهها المجتمع العالمي.

إن موضوع دورة هذا العام مناسب وحسن التوقيت. ولن يمكننا إلا من خلال الحوار فيما بين مختلف حضارات العالم الممثلة في هذه الهيئة التداولية، وتوطيد المؤسسات والهياكل المسؤولة عن تعزيز ذلك الحوار، أن نتصدى بفعالية للتحديات التي تفرضها الأزمة العالمية الحالية. إن الحوار يعزز التفاهم؛ والتفاهم يحسّن التعاون؛ والتعاون يعطي الحيوية والمشروعية للمؤسسات والآليات المهيكلة للتغلب على تحدياتنا المشتركة وتحقيق أهدافنا الجماعية.

بدأت الحضارات كخطط رائعة مرسومة لمواجهة تحديات كانت مقترنة بمناطق معينة من العالم، ولكن التقدم

في التكنولوجيا والاتصالات جعل المشاكل لا تنحصر في مناطق معينة. فتغير المناخ؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومرض السل وانفلونزا الخنازير؛ وأزمتا الغذاء والوقود، بما في ذلك الانهيار الاقتصادي العالمي الحالي؛ والإرهاب؛ والانتشار النووي؛ والاتجار بالمخدرات، مشاكل تتجاوز كلها قدرة أي حضارة من حضارات العالم على التصدي لها من دون التعاون الدولي. ولئن كانت الأسباب الرئيسية لتلك التحديات تأتي من مناطق معينة، فإن الآثار المترتبة عليها عالمية وتؤثر في حياة ومقدرات شعوب جميع الحضارات. ومن شأن الحوار بين الحضارات أن يخلق عمليات التآزر المطلوبة لمواجهة أسباب وآثار الأزمات العالمية.

وتشارك حكومتي مشاركة تامة في تعزيز الحوار وتدعمه، وكذلك تيسير الآليات التي تساعد على تخفيف وطأة الأزمات العالمية. ووطأة تلك الأزمات قد تؤثر، بالنسبة إلى بعض الفئات السكانية على حجم المكافآت الإضافية؛ وقد تؤثر، بالنسبة إلى فئات سكانية أخرى على ما إذا كانت ستمتلك سيارة ثانية أم لا. أما بالنسبة للأعداد الهائلة من الناس – ولا سيما في أفريقيا – فإن وطأة الأزمة تتسبب في أوضاع تتعرض فيها الحياة للخطر.

لقد تسببت سنوات عديدة من الصراع في زيادة عدد الفقراء والفئات الضعيفة في بلادي.

غير أن النمو الاقتصادي المستقر والتحويلات المالية والدعم المالي والأمني الدولي كانت كلها توقعات متزايدة من أجل التخفيف من حدة الحالة، ولكن الأزمة العالمية الراهنة خفضت بصورة مفاجئة من تلك التوقعات دافعة أعدادا كبيرة من شعوبنا إلى براثن الفقر المدقع.

إننا في سيراليون ترهقنا آثار الاختلالات التجارية في التجارة الدولية. وما برح اقتصادنا يواجه تحديات كبيرة جراء هبوط أسعار صادراتنا في السوق الدولية. وهذا يشمل الماس والمحاصيل النقدية. والأثر الذي تخلفه هذه المشكلة العويصة يتمثل في عدم قدرتنا على إحراز قدر كاف من العملات الأجنبية للوفاء بدفع أثمان الواردات من الاحتياجات الأساسية لسبل عيشنا. إننا على عتبة العام العاشر من تنفيذ إعلان الألفية ومع ذلك فإن أفاق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول ٢٠١٥ لا تزال بعيدة المنال بالنسبة لأفريقيا.

هناك العديد من البلدان في أفريقيا، بمن فيها بلدي، التي سجلت في السنوات القليلة الماضية تحسينات هامة في مجالات جوهرية، في الحكم والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. وبلدي سيراليون يعمل حاليا على وضع آليات تكفل نظاما ديمقراطيا مستقرا. والمؤشرات العالمية تبين أننا حققنا تقدما سريعا للغاية في مجال الاستقرار السياسي. ولا يزال نمونا الاقتصادي قويا، بمعدل يتراوح من ٦ إلى ٩ في المائة. ورسخت حكومتي تطلعات شعبنا في برنامج للتغيير يتضمن ٤ مجالات من المجالات ذي الأولوية ألا وهي: الزراعة والطاقة والهياكل الأساسية والإصلاحات، لتحسين الحصول على الخدمات الصحية والتعليم. ونقوم بالفعل بتحقيق نتائج في مجالاتنا ذي الأولوية. ويجري حاليا شق طرق رئيسية وفرغنا من مشروع للكهرمائية يوفر لأول مرة طاقة كهربائية نظيفة وبأسعار معقولة لمدينة فريتاون، وقد كفلت إصلاحاتنا بأن نحقق أفضل أداء فيما بين البلدان المجاورة، وفقا لمؤشر الأعمال التجارية.

ولم يكن باستطاعة حكومتي استدامة هذه النتائج بدون الدعم المتعدد الأطراف. وفي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام نعتزم تنظيم اجتماع لفريق استشاري بشأن سيراليون يُعقد في لندن للحوار مع المستثمرين والمانحين وغيرهم من الشركاء لحشد الدعم لجهودنا في التصدي للعديد من التحديات التي تواجه بلدنا. وننظر إلى مؤتمر

سيراليون بوصفه حوارا لحل المشاكل؛ ونتطلع إلى مؤتمر يرسم إطارا موجها نحو العمل ومتعدد الأطراف للصمود أمام التحديات التي نواجهها. ويؤمن بلدي بالتعددية؛ ونؤمن بالحوار في ما بين الدول بوصف ذلك أنجع وسيلة لحل مشاكلنا. ونهيب بجميع البلدان أن تكفل بألا تؤدي الأزمة المالية الراهنة إلى حرمان العديد من الدول الأفريقية، التي تخلصت مؤخرا من الصراع المنطوي على العنف، من الأمن والأمل في الازدهار الذي عملنا جميعا بكد لتحقيقه.

وأود أن أتطرق إلى مسألة أخرى يأخذها وفدي على محمل الجد تماما، وهي مسألة متشابكة مع الأزمة المالية والفقر والتنمية، أي التهديد الخطير الذي يمثله تغير المناخ على التنمية البشرية بشكل عام وعلى الدول الأفريقية بشكل خاص. وعلى الرغم من توافق الآراء العلمي القائل بأن الأرض تحتر بمعدل يبعث على القلق، تبين أن الأمل لا يزال يراوغنا في إحراز تقدم في مجال تخفيض انبعاثات غاز الدفيئة والحد من الاحترار العالمي بحيث يبلغ زيادة عند نسبة تقل عن درجتين مئويتين في العام. واليوم فإن أشد الدول فقرا التي تسهم بأقل قدر في هذه الظاهرة هي أضعف البلدان. والأمطار الغزيرة التي هطلت مؤخرا في فريتاون، عاصمة سيراليون، تركت عشرات من الناس موتى أو مشردين أو مصابين بجراح خطيرة. والجفاف والأعاصير والفيضانات وتغير أنماط سقوط الأمطار، وزيادة منسوب مياه البحر وانخفاض غلال المحاصيل كلها في قائمة التحديات الرئيسية التي تواجه فقراء العالم. ومن سوء الطالع أن تلك الدول التي لديها أقل قدر من الموارد هي الأقل استعدادا لمواجهة هذه التحديات.

ومن واجبنا عكس مسار المعدل المقلق للتدمير والاستنزاف البيئي لمواردنا الطبيعية. وأود في هذا الصدد، أن أكرر موقف أفريقيا المشترك إزاء تغير المناخ الذي يحض، في جملة أمور، البلدان المتقدمة النمو على تخفيض انبعاثات غاز الدفيئة بنسبة ٤٠ في المائة. وبالتأكيد أن هذا ليس هدفا طموحا. بل أقل ما نستحقه نحن أضعف البلدان.

ونعتقد أنه بالإضافة إلى ضرورة الاستثمار في آليات إنمائية نظيفة، يتعين على بلدان العالم المتقدم النمو أن تأخذ دورا قياديا وتوفر الدعم المالي والتقني الكافي والقابل للتنبؤ لأقل البلدان نموا لتعزيز التكيف الفعال والتدابير التخفيفية. ونتشاطر وجهة نظر الأمين العام ومؤداها أن قمة تغير المناخ في كوبنهاغن تمثل فرصة فريدة وقوية في أوقات حاسمة من التاريخ الإنساني لتوجيه البشرية نحو مستقبل أكثر أمانا واستقرارا واستدامة.

وثمة تهديد نهائي حازم بالنسبة لاستقرار الدول في المستقبل في جميع أرجاء العالم، ويتمثل في زيادة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكما شدد الأمين العام الأسبق، كوفي عنان، فإنها تضارع أسلحة التدمير الشامل ولكنها تتحرك ببطء، وقادرة على زعزعة استقرار بلدان ومناطق برمتها. وبالنظر إلى أن العديد من البلدان الأفريقية تواجه عادة زعزعة استقرار سياسي وتهديدات تنطوي على العنف، علينا تعزيز الآليات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية لحل النزاع لتتمكن من خلالها أفريقيا من الحد من الأسلحة الصغيرة. ويمكن تحقيق السلم والتنمية في أفريقيا، بصورة جزئية، باستكشاف هيكل السلم والأمن الناشئ ضمن الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ولجنة بناء السلام.

وإزاء هذه الخلفية أود أن أكرر أن الجهود التعاونية فيما بين أعضاء المجتمع الدولي هامة جدا لمعالجة مشاكلنا العالمية وما برح الدعم الدولي جوهريا لترسيخ المكاسب التي حققتها بشق الأنفس الدول الخارجة من الحروب.

ويحدونا الأمل في أن تظل الأمم المتحدة وشركاؤنا الآخرون في التنمية حلفاءنا الثابتين في كفاحنا المستمر من أجل تحقيق

التقدم والتنمية الاقتصاديين. وفي هذا الصدد، أدعو إلى مواصلة السعي إلى النهوض بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وكذلك مع المنظمات دون الإقليمية، تعاونا يتجاوز الألفاظ ويعبّر عن نفسه في شكل جهود ملموسة.

كما نوّهت أمام الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، فإننا قطعنا شوطا بعيدا بفضل الجهود المتعددة الأطراف والجهود الثنائية الهادفة إلى تأمين بقائنا كأمة. وما برحت جهود بناء السلام، بقيادة لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام، تعمل على توطيد السلام في هذا البلد. ويسرني أن أعلن أن سيراليون، اعترافا منها بالجميل ورغبة منها في ردِّه، قد انضمت إلى صفوف البلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام تحت راية الأمم المتحدة.

يكتسي التعاون المتعدد الأطراف أهمية حيوية للتعاون الدولي وللتصدي للأزمات العالمية. إن حكومتي، في سعيها لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف بشكل فعال، واصلت مناشدتها المجتمع الدولي القيام بعدة إصلاحات بغية تعزيز منظماتنا الحكومية بما فيها مؤسسات بريتون وودز، بحيث تصبح أكثر شمولا وشفافية وديمقراطية في عمليات اتخاذ القرار.

لا مجال لتحقيق فعالية الأمم المتحدة وشرعيتها وديمقراطيتها بدون إجراء إصلاح حقيقي لمجلس الأمن. إن المفاوضات الحكومية الدولية الحالية بشأن التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بالمجلس قد مضت قدما بعقد ثلاث جولات عامة غير رسمية في الدورة الماضية للجمعية العامة. ولطالما نادينا نحن الأفارقة بالتصحيح الفوري للظلم التاريخي المتأصل في عدم تمثيلنا أساسا في فئة العضوية الدائمة أو في تمثيلنا غير المتكافئ في فئة العضوية غير الدائمة. وفي هذا الصدد واصلنا عملية التفاوض بنية صادقة وثقة متبادلة. ويحدوني الأمل في أن نتيجة تلك المفاوضات ستقودنا إلى إجراء إصلاح ذي مغزى لمجلس الأمن، الهيئة الرئيسية لاتخاذ القرار في الأمم المتحدة فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين. إننا في أفريقيا نقف كدأبنا دائما على أهبة الاستعداد، راغبين في استئناف المفاوضات خلال هذه الدورة.

لنعزز التعاون المتعدد الأطراف ولنكثف جهودنا الجماعية الهادفة إلى احتواء المخاطر المحدقة بكوكبنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية سيراليون على البيان الذي أدلى به لتوِّه.

أُصطحب السيد إرنست باي كروما، رئيس جمهورية سيراليون، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ريكاردو مارتينيللي بيروكال، رئيس جمهورية بنما

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن لخطاب رئيس جمهورية بنما.

أُصطحب السيد ريكاردو مارتينيللي بيروكال، رئيس جمهورية بنما، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ريكاردو مارتينيللي بيروكال، رئيس جمهورية بنما، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس مارتينيللي بيروكال (تكلم بالإسبانية): يرحب شعب بنما بالانتخاب الموفّق للسيد على التريكي رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحالية. وإننا لنثق بأنه يملك من وضوح الرؤية وروح القيادة ما يؤهله لتوجيه خطى الأمم الممثلة هنا اليوم.

كما أود أن أعرب عن شكري للأمين العام على جهوده الدؤوبة سعيا وراء الحوار في خدمة السلام والأمن والتعايش السلمي بين الشعوب والأشقاء.

بالأمس اُختتمت أعمال مؤتمر القمة بشأن تغير المناخ، وإنني أهنئ الأمم كافة على مجهوداتها التعاونية للتصدي لأزمة الاحترار العالمي. إن الذي يتعرض للخطر هو إرثنا المشترك بكل جماله وموارده وتنوعه الحيوي.

يعتبر الاحترار العالمي أخطر أعراض الأزمة الناجمة عن الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية. ينبغي علينا أن نطبِّق صيغا جديدة وأن نغيّر أنماط سلوكنا ونتعلم احترام علاقتنا مع الطبيعة. إن أمامنا خيارين واضحين، فإمّا الكلام أو العمل؛ وإن لم نشرع في العمل من منطلق المسؤولية العالمية، ستكون العواقب غير قابلة للرجعة فيها.

قبل ثلاثة مليون عام، نشأ برزخ بنما من البحر. هذا يجعل منا واحدا من أحدث بلدان العالم عمرا. وكنتيجة لمولدنا هذا، تكوّن جسر أرضي بين أمريكا الشمالية والجنوبية فيما يُعدُّ أضيق شريحة أرض بين المحيطين الأطلسي والهادئ. هكذا فصلت بنما بين بحرين لتوحد قارتين، مسببة بذلك ظهور شبكة عالمية جديدة من التيارات المحيطية التي أدت بدورها إلى إحداث تحول في مناخ كوكبنا بأسره. وتغير العالم كله يوم خرجت بنما إلى الوجود.

واليوم، نجمت جميع مظاهر الحياة في هذا الكوكب من عملية تطور تكيف مع الظروف المصاحبة لمولدنا؛ فالسافانا والصحراء الأفريقية الكبرى هما نتاج تلك التحولات والإنسان المعاصر تطور انطلاقا من تلك السافانا.

ما برح أهل بنما يؤدون دورا هاما في علاقتهم بجيراننا وبالعالم بأسره. وخلال الأعوام الخمس القادمة من واجبنا، أن نبيِّن عمليا قدرة نموذجنا الاقتصادي والحكومي لأن يكون مثلا يُحتذي لكل الطامحين إلى الرخاء والتقدم.

إن مجالي هو الأعمال الحرة، وليس السياسة. ولقد ولجت إلى عالم السياسة بهدف تغيير طرق الأداء. أنا رجل بسيط وصريح، وأؤمن بأن الوقت قصير وثمين. سأستفيد من تجاربي في القطاع الخاص لأسخِّرها لخدمة القطاع العام .

تم انتخابي رئيسا بولاية غير مسبوقة. منحني شعب بنما ولاية واضحة لإحداث التغيير في بلدي وبناء بنما وطنا أفضل للجميع. ونحن نضع مصالح الشعب قبل أي مصلحة أخرى وفوق المصالح الذاتية أو الحزبية لأن البلد أهم لدينا من أي حزب سياسي.

وقد اخترت الأشخاص المؤهلين للعمل في حكومتنا بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية. ولدي الخطط الموضوعة من أجل الأمة. إننا نريد الرأسمالية القائمة على إيجاد الفرص ومكافأة أصحاب الأعمال الحرة المسؤولين ويتحلون بروح التضامن، ولكنها أيضا الرأسمالية التي تقتضي بحزم إبداء المسؤولية والتضامن من أي أصحاب الأعمال الحرة من ذوي الذهنيات القديمة، الذين لا يلبون هذين المعيارين.

وقد شكلنا هذه الحكومة في ظل الأزمة. وقبل أقل من عام، شهدنا انهيار الإطار المالي الدولي. وتغير النموذج الاقتصادي العالمي إلى الأبد. إن مرشدنا هو تحسين نوعية حياة شعبنا. ولهذا السبب، قمنا خلال الأيام المائة الأولى بزيادة رواتب موظفي الخدمة العامة ووزعنا ١٠٠ دولار شهريا على كبار السن الذين تزيد أعمارهم على ٧٠ عاما ولا يتقاضون معاشات تقاعدية ويحتاجون إلى معونة اقتصادية.

وسنبدأ ببناء سكك حديدية نفقية جديدة، وسيكون ذلك برنامج العمالة الأوسع نطاقا في تاريخ البلد بعد توسيع القناة الذي يجري تنفيذه حاليا.

وقد شرعنا في تنفيذ مشروع بناء للمباني السكنية ذات التكلفة المنخفضة وهو سيوفر ليس سقوفا آمنة على رؤوس آلاف المواطنين في بنما فحسب، بل سيوجد أيضا فرص عمل في الأوقات الصعبة خلال الأزمة.

إن الوعود التي قطعناها تلبي مطالب شعبنا. ولكنها بالإضافة إلى ذلك، تمثل جزءا من الخطة اللازمة لتعزيز اقتصادنا.

وأمريكا قارة استوطنت حديثا، وكانت بنما الجسر الذي عبر عليه الأمريكيون الأصليون الأوائل إلى أمريكا الجنوبية. وقد شيدوا ثقافات وحضارات عظيمة مثل تلك التي أقامتها شعوب الإنكا والشيبكا. وعندما وصل الإسبان، حولوا بلدنا إلى المركز التجاري لمستعمراتهم. وعندما انفصلت بنما عن إسبانيا، تم بناء أول خط للسكك الحديدية في العالم يربط بين المحيطين الأطلسي والهادئ، ثم أدى ذلك إلى بناء قناتنا. واليوم، بنما هي البواب بالنسبة للاقتصاد العالمي.

إننا بلد صغير، سكانه أقل من ٣,٥ ملايين نسمة، وتمثل الخدمات نسبة ٧٥ في المائة من ناتجنا القومي الإجمالي. ودولار الولايات المتحدة هو عملتنا الوطنية. ولدينا مركز مصرفي ومالي قوي، وهو محافظ إلى حد كبير وتضبطه قواعد تنظيمية صارمة. ومنطقة كولون الحرة هي المنطقة الأكبر في نصف الكرة بفضل وجود أهم طريق بحري تجاري في العالم، مما يجعلنا المركز اللوجستي الأكثر كفاءة في الأمريكتين.

وسوف نبدأ قريبا في بناء المجموعة الثالثة من الأهوسة لتوسيع قدرة قناة بنما، وسيتم بذلك فتح بوابة هامة للتجارة الدولية.

إن بنما مكان مثالي للاستثمارات، ولإنشاء المشاريع وللحياة. إننا سنحول بنما إلى هونغ كونغ أو دبي الأمريكتين. وفي إطار المنطقة الاقتصادية الخاصة الجديدة لبنما ومنطقة المحيط الهادئ، فإن قوانين العمل والهجرة مضيافة ومرنة. وفي كل أنحاء ترابنا الوطني توجد حوافز باهرة للمستثمرين. إن ما نتحلى به من روح الخدمة وسياسة الباب المفتوح التي ننتهجها يجعلان بنما مكانا ممتعا ومثيرا للعثور على الفرص الحقيقية.

وبنما آخذة في النمو على الرغم من الأزمة. وستساعدنا المواهب والروح الخلاقة، والمساعدة الاجتماعية، والبنى التحتية والاستثمار في رأس المال البشري على تجاوز العاصفة.

لقد ولدت بنما من أجل خدمة العالم. وكل شخص يلقى كل الترحيب في بنما.

أبوابنا مفتوحة للأعمال التجارية.

ونحن نؤمن بالتجارة الحرة كأداة لتحسين ظروف حياة الشعب، ونريد تبادل الأعمال التجارية مع كل الأمم، ووقعنا على اتفاقات التجارة الحرة مع شركائنا الاستراتيجيين. وقد وقعنا اتفاقا كهذا مع الولايات المتحدة. وللمصادقة عليه، يحتاج هذا الاتفاق إلى إعطائه دفعة صغيرة، وأنا أومن أن الرئيس أوباما سوف سيعطي هذه الدفعة قريبا جدا.

ونحن في بنما نعتز بتاريخنا وبتراثنا، وبحرية التعبير والفكر، وبحرية تقرير مسار بلدنا، وبتقاليدنا السلمية.

إن مشاعر السلام هي المشاعر المثلى في أي بلد، وفي الواقع، في الكوكب الأرضي بأسره. والسلام يجلب الهدوء والاستقرار والنمو. ولا يوجد أي سبب على الإطلاق لكي يسيء الجيران أحدهم للآخر، لأن أحدا لا يكسب شيئا من ذلك بل نكون جميعا خاسرين. إن أبناء بوليفار يشاطرون التاريخ نفسه والتحديات ذاتها. ونحن جميعا تجري في عروقنا نفس الدماء. وجميعنا ننتمي إلى أمة واحدة. ومن يشن هجوما، لن يصيب إلا نفسه. ومن ينتقم يرتد انتقامه

على نفسه. ومن يرفع السلاح يصوبه إلى نفسه. فنحن جميعا أشقاء وشقيقات.

إن أسلحة الحرب تجلب الفقر. وهي تسلب الخبز من أفواهنا وتسلب مستقبل أطفالنا. فتلك الأسلحة لا ضرورة لها، وهي في نهاية المطاف لا تحل أية مشكلة. فلنجلس سوية، لأنه لا يوجد أية مشكلة لا نستطيع حلها مجتمعين. ولا يوجد شيء أعز من السلام. والسلام هو الهدف الذي ينبغي لجميع بلدان العالم السعي إليه حتى يتحقق.

وأود أن أتحدث هنا عن البلد الشقيق هندوراس، وعن حاجته إلى العودة إلى سيادة القانون الضرورية للرفاه فيه وفي أمريكا الوسطى بأسرها. ولهذا السبب، فإننا نتابع عن كثب المصالحة في هندوراس.

إن اتفاق سان خوسيه يشكل الأسلوب الأمثل لتشكيل حكومة توافق يمكنها أن تشرف على انتخابات جديدة وعلى العودة إلى الديمقراطية. فلنسمح لشعب هندوارس بأن يقرر مصيره ومستقبله مجتمعا. ونحن في بنما لدينا كل الثقة بقدرة المجتمع في هندوراس على المصالحة.

ولا يوجد ما هو أقوى من الكلمات، سواء التي تقال أو التي تكتب، وكما قال الشاعر، من خلال الحوار يفهم أحدنا الآخر. إن الاتصال هو أفضل قناة لتدفق الثقافات، والتعليم، والخلفيات العرقية، والتاريخ والديانات والسياسة. ونحن في بنما بوتقة انصهار للأعراق والقوميات والأيديولوجيات، التي من خلال الاتصال والاحترام المتبادل، كونت مجتمعا تعدديا قائما على المصالح المشتركة. وهذا جزء من خصوصيتنا وهو الذي حدد هويتنا.

إن التسامح هو سر التعايش بين الشعوب. وأما التجارب النووية فتسبب لنا جميعا توترا عصبيا. والعيش في حالة استنفار لا يؤدي إلا إلى زيادة التوتر فيما بين الأمم التي تتسم علاقاتها بعدم الاستقرار أصلا. وهذا ما يجعلنا نعيش في حالة دائمة من الخوف والريبة، مما يؤثر تأثيرا كبيرا على الحوار فيما بيننا.

ونحن في بنما نحترم استخدام العلم كأداة للتنمية البشرية، ولكننا نرفض استخدامه كواجهة لإخفاء الانتشار النووي وإنتاج أسلحة الدمار الشامل.

إن التحدي للسلم والأمن العالميين يكمن في الحرب، والاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال والاتجار بالأسلحة. وبما أن بنما تقع في مفترق طرق، فإنها تستخدم من جانب الجريمة المنظمة للاتجار بالمخدرات والأسلحة. لكننا نعلن حربنا الخاصة. لقد أصبحنا شريكا فاعلا مع المكسيك وكولومبيا في المعركة ضد إرهابيي المخدرات. فنحن ملتزمون، إلى جانب الرئيس أوريبي والرئيس كالديرون، بتعزيز روابط التعاون، بحيث تستطيع بنما أن تكون مصدرا نشطا للمعلومات الاستخبارية.

لقد أشادت تقارير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال وصندوق النقد الدولي بالجهود العديدة التي بذلتها بنما والتحسينات التي حققتها في هذا المجال. فلقد أبرمت بنما اتفاقات لتبادل المعلومات مع ٣٩ بلد بقية مكافحة غسل الأموال وتمويل الأنشطة غير المشروعة.

المخدرات ليست أعمالا صالحة. والذين يكرسون أنفسهم لها مصيرهم السجن أو المقبرة. وليس لهم مستقبل.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد نشيد (ملديف).

الكل يعرف بنما بصفتها مركزا مصرفيا، ومكانا لمزاولة الأعمال التجارية، وبسبب قناتنا. لكن في الحقيقة، نحن أفضل سر احتفظت به الطبيعة في العالم. فالسياحة هي ولعنا الجديد. ويوجد في بنما أكبر تجمع للطيور المهاجرة على الأرض. ونحن مركز انطلاق كائنات أمريكا الطائرة.

ويحتوي خليج شيركوي على أعظم تنوع بيولوجي من أي نقطة أخرى في المنطقة المدارية الشرقية من المحيط الهادئ. وأربعون في المائة من أراضينا محمية. ويشمل هذا أكثر من ١,٥ ملايين هكتار من الغابات المتواصلة بين شاغريس ودارين.

لقد أعلنت حدائقنا العامة الوطنية محميات المحيط الحيوي ومواقع للتراث العالمي، وكذلك جزيرة كوبيا، التي هي جوهرة وطنية حيث ما زال يكتشف فيها كائنات جديدة وحيث تتجمع فيها الحيتان من منطقة القطب الشمالي وأنتاركتيكا لولادة عجولها.

وهناك أكثر من١,٠٠٠ جزيرة وشعب مرجانية تضفي مسحة من الجمال على بحارنا، ويحيط بنا أكثر من ٢ ٥٠٠ كيلومتر من السواحل، الكثير منها سواحل بكر ولم تمسّ منذ أن وصل كريستوفر كولومبوس أول مرة إلى الأمريكتين.

لكن أفضل مصدر لدينا هو شعبنا. فنحن شعب متعدد الأعراق ودود. وشعوبنا الأصلية من كوماركاس نموذج لمقاومة سوء المعاملة على أيدي الطبيعة والاستيعاب الثقافي.

ولدى جميع البلدان الممثلة في هذه القاعة روائعها التي يعجب بها العالم بأسره. وعلينا أن نتوحد لحماية وصون جمالنا ومواردنا وتنوعنا البيولوجي والتراث العالمي، وفي المقام الأول، شعوبنا.

أنا متفائل إلى الأبد. وأرى بلدي بنما توفر المزيد من فرص العمل لرجالها ونسائها. وأرى طبقة متوسطة آخذة في النمو ويزداد دخلها. وأرى تكنولوجيا تفرخ نموا اقتصاديا لم يسبق له مثيل. إنني أرى أول بلد في العالم يتيح الوصول إلى شبكة الإنترنت لجميع مواطنيه.

إنني أرى بنما تتمتع برعاية صحية أفضل، وتعليم أفضل، ومواصلات أفضل، وأسر يغمرها المزيد من السعادة وأكثر ترابطا. نحن البنميون نستطيع عمل كل ما نحلم به. وإذا تمكن كل واحد منا من تحقيق أحلامه، فسوف نتمتع بعالم أفضل.

وفي السنوات الخمس القادمة، سنحلم أحلاما كبيرة. وأفضل أيامنا هي الأيام المقبلة.

وإذا كان لي أن أصف بنما ببضع كلمات، فإنني أقول إننا بلد وشعب زاخرين بالمفاجآت. وبنما سوف تدهشكم، وسوف تدهش العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية بنما على البيان الذي ألقاه من فوره.

أصطحب السيد ريكاردو مارتينللي بيرو كال، رئيس جمهورية بنما، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد هانس – رودولف ميرز، رئيس الاتحاد الكونفدرالي السويسري.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن لخطاب رئيس الاتحاد الكونفدرالي السويسري.

أصطحب السيد هانس – رودولف ميرز، رئيس الاتحاد الكونفدرالي السويسري، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد هانس – رودولف ميرز، رئيس الاتحاد الكونفدرالي السويسري، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس ميرز (تكلم بالفرنسية): إننا نلقي نظرة على سنة كانت ذات طبيعة استثنائية في العديد من الجوانب. فقبل

إثني عشر شهرا، انهار مصرف على بعد مئات الأمتار من هذا المكان وأوصل النظام المالي العالمي إلى حافة الانهيار أيضا. وأدى الاضطراب الذي أعقب ذلك في قطاع التمويل إلى تراجع حاد في الاقتصاد العالمي.

ويصور ذلك مدى ترابط عالمنا. ويذكرنا بأن المسائل الأخرى مثل تغير المناخ وأزمة الغذاء والهجرة والأوبئة والإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل لا تنحصر في الحدود الوطنية. إن الارتقاء إلى مستوى هذه التحديات العالمية يتطلب عملا جادا ومنسقا على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ولقد أصبح التعاون الدولي مسألة حيوية. والأمم المتحدة هي مكان هذا التعاون. واليوم، يحتاج العالم إلى الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى.

وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل السير على درب إصلاحها لتوطيد شرعيتها. وفي الوقت نفسه، لابد من تعزيز تبادل الآراء بين الأمم المتحدة والمنتديات الأخرى مثل مجموعة الـ ٢٠ – التي تجتمع اليوم. وتضطلع مجموعة الـ ٢٠ بدور في مناقشة المسائل العالمية الهامة. وينبغي ألاّ يتم هذا التطور على حساب الدول أو المؤسسات العالمية الأخرى مثل الأمم المتحدة. إن مجموعة الـ ٢٠ تفتقر إلى الشرعية؛ ولا توجد اعتبارات لمراعاة الأصول القانونية في الإجراءات الجزائية. فأعضاء مجموعة الـ ٢٠ أنفسهم لا يخضعون للتمحيص نفسه. وتدعو سويسرا إلى مستوى من المساواة.

لا تزال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية مدعاة قلق لنا جميعا. وقامت الحكومات والمصارف المركزية معا بوضع برامج لتحقيق الاستقرار المالي. لكن الكمية ليست كل شيء. المهم هو النوعية. ويتعين على النشاط الاقتصادي أن يعود إلى القيم والفضائل الأساسية. وعليه أن يركز على الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ولدى الأمم المتحدة، من خلال مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المعرفة والأدوات اللازمة لمكافحة الأزمة المالية والاقتصادية. ومن الأهمية بمكان أن نضمن سماع أصوات هذه المؤسسات داخل مجموعة الـ ٢٠.

وقد استخدمت الأزمة الحالية أحيانا في بعض الدوائر بمثابة فرصة للتشكك في اقتصاد السوق، بل وفي العولمة. ولا أجادل في أن الإصلاح أمر ضروري. فقد كانت الإخفاقات والإساءات أكبر من أن يتم إغفالها. ومع ذلك، لا بد ألا يغيب عن بالنا أن انتشال جانب كبير من سكان العالم من الفقر يعزى أيضا إلى النظام الاقتصادي الحر والأسواق المفتوحة. وهنا نتفق في الهواجس مع الذين يرون أن الاتجاه المتزايد الراهن إلى الحمائية سيؤدي بنا مباشرة نحو كارثة. ولذلك يرحب بلدي بالدعوة التي وجهت في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالأزمة المالية والاقتصادية إلى الانتهاء من جولة الدوحة على وجه السرعة.

وقد أصيب السكان في البلدان النامية بشكل حاد خاصةً من جراء الأزمة المالية والاقتصادية. وهناك خطر كبير من أن يتأخر تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. أما عن سويسرا، فقد تعهدنا بالمحافظة على مستوى ما نقدمه من معونة إنمائية بالرغم من قيود الميزانية الصارمة. وتشترك البلدان النامية والمتقدمة نموا في تحمل المسؤولية عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي العام القادم، سيتيح لنا المؤتمر الذي تعقده الأمم المتحدة بمناسبة مرور عشرة أعوام على صدور الإعلان بشأن الألفية الفرصة لتنشيط هذه الشراكة ولتحسين فعالية المعونة الإنمائية.

ولا بد لنا أيضا من اتخاذ التنمية المستدامة مبدأ نهتدي به في الحرب على تغير المناخ. ولهذا السبب من الضروري أن يكلل مؤتمر المناخ في كوبنهاغن بالنجاح. وتريد سويسرا أن تكون قدوة حسنة ولديها القدرة على

ذلك، فسوف نحقق أهدافنا المحددة لخفض ثاني أكسيد الكربون بحلول عام ٢٠١٢. ولدينا الاستعداد فيما يتعلق بالفترة حتى عام ٢٠٢٠ لخفض انبعاثاتنا من ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٢٠ في المائة. وعلى الصعيد العالمي، سوف تصل تكاليف التكيف مع تغير المناخ إلى عدة آلاف من بلايين الدولارات في العام، أكثر من نصفها على حساب البلدان النامية. ولذلك فقد اقترحت سويسرا استحداث ضريبة عالمية للكربون للتعامل مع هذه الاحتياجات الناشئة، استنادا إلى مبدأ أن من يسبب التلوث هو الذي يدفع.

وما زال الكوكب منكوبا بالصراعات العنيفة، التي تجعل الحياة بكرامة وفي سلام وأمن أمرا بعيد المنال للكثيرين. والمشروعية الفريدة التي تتمتع بها الأمم المتحدة تتيح لها القيام بدور نشط في منع نشوب الصراعات والتوسط بشأنها، وحماية المدنيين، وحفظ السلام، وبناء السلام. ويرحب بلدي بالمزيد من انخراط الأمم المتحدة في هذه المجالات ويدعو خاصة إلى تعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال الوقاية والوساطة. وتنشط سويسرا أيضا في مجال بناء السلام. وقد تسلمت رئاسة التشكيلة القطرية المعنية ببوروندي التابعة للجنة بناء السلام وستواصل مبادرتها بشأن العنف المسلح والتنمية.

ونحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الستين لصدور اتفاقيات جنيف. وقد حددت هذه الاتفاقيات منذ وضعها قواعد لا غنى عنها لحالات الصراع المسلح. ويتزايد ضمان الاحترام لهذه القواعد صعوبة بظهور الأشكال الجديدة للصراع المسلح وطرق الحرب ووسائلها الجديدة. ومن غير المقبول أن يتكرر على هذا النحو من التواتر استهداف المجتمعات السكانية المدنية بالهجمات عن عمد وحرمان العاملين في مجال المعونة الإنسانية في كثير من الأحيان من الوصول السريع دون عائق إلى السكان المحتاجين إليها.

وفي محاولة لتحديد بعض الطرق للنهوض بالامتثال لاتفاقيات جنيف، تنظم سويسرا اجتماعا وزاريا جانبيا يوم السبت هنا في نيويورك. وفي تشرين الثاني/نوفمبر سنعقد مؤتمرا دوليا للخبراء في جنيف، وسيكون مفتوحا لكل الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف. وسوف يركز هذا المؤتمر على التحديات التي يواجهها القانون الإنساني الدولي في الوقت الراهن والمستقبل.

والكرامة الإنسانية حق غير قابل للتصرف لجميع البشر، بغضّ النظر عن نوع الجنس أو الأصل العرقي أو الدين الذي ينتمون إليه. ومجلس حقوق الإنسان هو المنتدى الرئيسي لمناقشة حقوق الإنسان داخل الأمم المتحدة. وقد ثبتت فعالية الإجراءات التي يتخذها وعملية الاستعراض الدوري العالمي التي يقوم بها على حد سواء. ومع ذلك، فما زالت هناك تحديات كثيرة باقية. وستواصل سويسرا العمل بقوة تحقيقا لفعالية مجلس حقوق الإنسان وستقدم ترشيحها لفترة ثانية تبدأ في عام ٢٠١٠.

وستكون حماية حقوق الإنسان، إلى جانب تشجيع الديمقراطية وتعزيز سيادة القانون، أيضا من أولويات الرئاسة السويسرية لمجلس أوروبا بدءا من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ إلى أيار/مايو ٢٠١٠. وفي إطار الرئاسة السويسرية للمجلس، سيجري بذل الجهود لزيادة التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا.

وهكذا سيكون عام ٢٠١٠ عاما حافلا بالرموز للأمم المتحدة. فهو يصادف انقضاء خمسة أعوام منذ اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وعشرة أعوام منذ التوقيع على الإعلان بشأن الألفية. وسيتيح مؤتمر قمة العالم المقبل فرصة لتقييم حالة تنفيذ هذه الإعلانات والبدء في إصلاحات جديدة أكثر شمولا. وهذه خطوات ضرورية

لأن الأمم المتحدة بعد إصلاحها هي وحدها التي ستملك القدرة على إيجاد الردود المناسبة على التحديات العالمية.

وفي هذا السياق، من دواعي سروري الشديد أن أعلن للدول الأعضاء عن تقدم سويسرا لترشيح جوزيف دايس، الرئيس السابق للاتحاد السويسري، لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين.

وأختتم كلامي بما يلي: إن التحديات التي تتعين مواجهتها كبيرة، ولكننا يجب ألا نستسلم للتشاؤم. فعلى مر التاريخ، أثبت البشر المرة تلو الأخرى قدرتهم بالشجاعة وسعة الخيال والمثابرة على تحقيق إنجازات كبيرة. وكما قال الكاتب السويسري ماكس فريش ذات يوم: ”يمكن أن تتحول الأزمة إلى دولة منتجة. كل ما عليك هو أن تتخلص من المرارة التالية للكارثة“. وأتفق تماما معه. فلنكن منتجين ولنغتنم هذه الفرصة لإيجاد عالم يتمتع بالرفاهية والعدل والسلام والاستدامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس الاتحاد السويسري على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد هانس – رودولف ميرز، رئيس الاتحاد السويسري، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد خوسيه لويس رودريغيز زاباتيرو، رئيس حكومة مملكة اسبانيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس حكومة مملكة إسبانيا.

اصطحب السيد خوسيه لويس رودريغيز زاباتيرو، رئيس حكومة مملكة إسبانيا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بفخامة السيد خوسيه لويس رودريغيز زاباتيرو، رئيس حكومة مملكة إسبانيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد رودريغيز زاباتيرو (اسبانيا) (تكلم بالإسبانية): قبل ما يزيد على السنة بقليل شهدنا بقلق شديد انهيار بعض من أكبر المؤسسات المالية في أغنى بلدان العالم. وذلك التصدع المالي مهد لحدوث أزمة اقتصادية عالمية ما زلنا جميعا نعاني منها رغم علامات الانتعاش البازغة. وقد واجهنا الحقيقة المرة بأننا نفتقر إلى الإرشادات والقواعد الضرورية لوقف ما كان يحدث في النظام المالي العالمي، رغم أن النظام كان عالميا. والآن، في أعقاب قمتي مجموعة العشرين في واشنطن ولندن، اللتين وضعنا فيهما حجر الأساس لحسم المشاكل، جاء دور مؤتمر بتسبرغ لإكمال المهمة.

ورغم ما قيل، لم تكن هذه الأزمة أزمة العولمة الأولى. إنها، بدلا من ذلك، أزمة إدارة الحكم العالمي، وبعبارة أخرى أزمة عولمة تدار إدارة قاصرة. ويقع على عاتقنا واجب التعلم من هذه التجربة – أن نتعلم درسا فيما يتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية بالتأكيد، ولكن أيضا فيما يتعلق بالتحديات العالمية الأخرى التي تتطلب عزيمة جماعية وجهودا سياسية متعددة الأطراف منسقة على حد سواء. ذلك أن تلك التحديات مترابطة. ولا يمكننا أن نطمح إلى تنمية اقتصادية واجتماعية ما لم تتمتع البلدان والشعوب بقدر كاف من السلام والأمن. وبالمقابل، سيتعذر بناء سلام وأمن دائمين ما لم تتحقق تنمية مستدامة.

وتلك العزيمة بالذات على تحمل المسؤولية سواء عن المشاكل أو عن الحلول، والتي برزت من جديد بقوة في الأشهر الأخيرة، ينبغي أن تكفل أن لا تنتهي مساعينا

بالفشل في مواجهة الصراعات والتهديدات المحدقة بالسلام والأمن العالميين. كما ينبغي لتلك العزيمة أن تكفل أن لا نفشل في معالجة شدة الجوع والفقر؛ ولا في تكريس أنفسنا بفعالية لمحاربة آثار تغير المناخ؛ ولا في التصدي للجريمة المنظمة والإرهاب والقرصنة. وبالتالي ثمة فرصة عظيمة قد سنحت لنا.

وهنا في المناقشة العامة هذه، بعد سنة من بدء الأزمة المالية التي كادت تقضي على الرفاه في البلدان المتقدمة النمو وتحطم آمال بلدان أخرى كثيرة، أود أن أكرر أن إسبانيا ثابتة على التزامها بتعددية الأطراف وبضرورة مواصلة تطوير نظام الحكم العالمي – وذلك ينطبق على كل تحد من التحديات التي سردتها للتو. ولكن قبل الانتقال إلى تلك التحديات أود أن أبدأ بالقول إن تعددية الأطراف ليست فقط عملية لاتخاذ القرارات وحسم الصراعات على المستوى الدولي. إنها فعلا كذلك؛ ولكنها إذا أريد لها أن تكون فعالة ودائمة فإنها يجب أيضا أن تشمل في المقام الأول عنصرين أساسيين.

أولا وقبل كل شيء، ترتبط تعددية الأطراف ارتباطا لا ينفصم بالتقيد الأمين بالقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة الفعالة بين النساء والرجال في كل أنحاء العالم. وفي ذلك الصدد أرحب كثيرا بالقرار الأخير الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها السابقة، والذي يعهد بالمسؤولية عن كل المسائل الجنسانية إلى جهاز منفرد واحد.

غير أن الوقوف بحزم وراء الديمقراطية يذكّر اليوم باسم واحد: هندوراس. فإخوتنا الأمريكيون اللاتينيون في ذلك البلد شهدوا في السنوات الأخيرة تعزيز الديمقراطية وآفاق المستقبل في آن واحد. وقد قرروا الآن، بمساعدة من إسبانيا والمجتمع الدولي، أن يتصدوا للتحدي الذي تواجهه هندوراس. إننا لن نقبل بانقلاب مناهض للديمقراطية. لن نقبله؛ ولا بد للديمقراطية من أن تعود إلى هندوراس.

ثانيا، وليس أقل أهمية، إن لم تكن تعددية الأطراف تتطلب ثقافة فإنها تتطلب جوا من الحوار والاحترام والقبول بين البلدان والمناطق، وبصورة أعم، بين الحضارات. وقبل خمس سنوات خاطبتُ الجمعية العامة لأول مرة واقترحت إنشاء تحالف بين الحضارات يركز على النهوض بالتفاهم والتعاون بين البلدان والشعوب من مختلف الثقافات والأديان، وكذلك على مكافحة القوى التي تزرع بذور التطرف وتعرض السلام للخطر.

ولا يسعنا أن نتهاون لمجرد أن مجموعة أصدقاء تلك المبادرة قد نمت منذئذ وتجاوزت ١٠٠ عضو، أو أن هناك الآن شبكات منتسبة من الأفراد وممثلي منظمات المجتمع المدني الذين يعملون على كفالة استمرار تنفيذ المشاريع، أو لأن المحفل الثالث للتحالف سيعقد في العام المقبل في ريو دي جانيرو. كما لا يسعنا أن نتهاون لمجرد أن تلك التطورات تبين بوضوح أن المبادئ التي ترتكز عليها المبادرة مبادئ عالمية. إن احترام تنوع الحضارات والثقافات والتقاليد حاسم الأهمية لفعالية واستدامة تعددية الأطراف التي نريد أن نراها تتعزز على أساس حقوق الإنسان والقيم الكونية التي نتشاطرها كأعضاء في المجتمع الدولي يقدرون المسؤولية.

عندما أعلنتُ مبادرة تحالف الحضارات من هذا المنبر بالذات قبل خمس سنوات، لم يكن الوقت حينئذ ميمونا كما هو الآن. وبالأمس، عندما استمعتُ إلى بيانات رئيس الولايات المتحدة الأمريكية والزعماء الدوليين الآخرين، أيقنت أن ذلك الجهد كان مثمرا. واليوم يستطيع التحالف أن يسخّر كامل طاقته للنهوض بتعددية الأطراف الفعالة التي نتوق إليها. ويمكننا الآن أن نبني. لقد كانت المبادرة مجدية وكان صحيحا أيضا – إذا سمحتم لي أن أقول ذلك – أن

تجعلها الأمم المتحدة مبادرتها هي من خلال الأمين العام بان كي – مون وسلفه كوفي عنان.

لذا تشعر اسبانيا بالسرور من أن رئيس الجمعية العامة قد اقترح أن تتركز المناقشة في هذه الدورة الجديدة على ”الاستجابات الفعالة للأزمات العالمية: تعزيز تعددية الأطراف والحوار بين الحضارات في سبيل السلم والأمن والتنمية على المستوى الدولي“. ويجب علينا الآن أن نخطو خطوة جديدة.

تحالف الحضارات، الذي يحدد ويعزز تلك القيم في جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة، ينبغي أن يصبح عنصرا من هيكل الأجهزة الرئيسية وجميع الكيانات الأخرى للمنظمة. ولقد آن أوان أن تعتمد الجمعية العامة قرارا يضفي الطابع الهيكلي ذاك على تحالف الحضارات من خلال إقرار ميثاق دستوري. وستعمل إسبانيا يدا بيد مع تركيا، ومع العضوية الأوسع لمجموعة أصدقاء التحالف، من أجل تيسير اعتماد ذلك القرار قبل نهاية فصل الخريف. وإنني لعلى اقتناع بأنه سيقدم مساهمة ايجابية جدا في عمل مختلف الأجهزة مثل مجلس حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وحتى مجلس الأمن. إن الحوار بين الحضارات يجب أن يصبح اللغة الأم للأمم المتحدة.

وقد كانت تعددية الأطراف الجديدة ضرورية لاتخاذ خطوات هامة إلى الأمام في مجال نزع السلاح ومراقبة التسلح، كحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد والقنابل العنقودية.

والآن، أتيحت للعالم فرصة أن يخطو خطوة كبيرة: وهي إزالة الأسلحة النووية. وقد كانت لدى الرئيس أوباما الشجاعة اللازمة لطرح ذلك على مائدة التفاوض، وتتفاوض الولايات المتحدة وروسيا، وهي بلد يعد عاملا رئيسيا وسيظل رئيسيا في أمن أوروبا ومنطقة المحيط الأطلسي، على إجراء أكبر تخفيضات تطرأ مطلقا على هذه الترسانات. ونحن نشجعهما على ذلك. ونرى ما يبشر بالأمل في مبادرة عقد اجتماع خاص لمجلس الأمن على مستوى القمة يكرس لمكافحة انتشار الأسلحة النووية.

وإسبانيا، وهي دولة رفضت تصنيع الأسلحة النووية وحيازتها، متفقة تماما مع هذا الهدف وتدعمه بجميع الوسائل التي تحت تصرفها. وينبغي لنا أن نضطلع على الفور بتعزيز اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية، التي سيوافق مؤتمرها الاستعراضي في أيار/مايو ٢٠١٠ رئاسة إسبانيا للاتحاد الأوروبي. وأتعهد بعمل كل ما هو ممكن، فيما يتعلق بإسبانيا والاتحاد الأوروبي، لضمان خروج مؤتمر القمة المذكور بنتائج عملية تتيح لنا الاقتراب من آفاق العالم الخالي من الأسلحة النووية.

فلنواصل العمل بإصرار وهمة لا تفتر على بناء السلام وتوطيد دعائمه في جميع المناطق والأقاليم. ويعتز بلدي بمساهمته في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام طوال الـ ٢٠ عاما الماضية. وخلال تلك الأعوام العشرين، اشتركنا في ٢٢ بعثة تضم ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ فرد.

ويساورنا القلق في الوقت الحالي كما يساور الآخرين إزاء الحالة في أفغانستان. غير أني على ثقة من أن المجتمع الدولي سيكون قادرا على إيجاد حل لها، حل ليس عسكريا تماما ولا يمكن أن يكون كذلك. وقد قوي عن أي وقت مضى الاقتناع المشترك بالقيمة الاستراتيجية لهذه المنطقة والتضامن الداخلي بين البلدان الموجودة فيها وسيكون حاسما في مواجهة الصعوبات التي تعترضنا.

وأود أيضا أن أؤكد مجددا ضرورة المثابرة على التماس الصيغ المناسبة للسلام في الشرق الأوسط نظرا لاحتمال أن ينتشر هذا الصراع ويؤثر على صراعات إقليمية أخرى من قبيل التي أشرت إليها قبل برهة. وأمام العالم مهمة

لم تحل لا بد من أن ينظر المجتمع الدولي في أمرها ويسلم بوجودها في غضون مدة معقولة من الزمن، ألا وهي تحقيق سلام في الشرق الأوسط، يقوم على وجود دولتين تتمتعان بالأمن، هما دولة إسرائيل ودولة فلسطين كذلك. فالسلام في الشرق الأوسط على رأس الأولويات الاستراتيجية للمجتمع الدولي وسيظل كذلك.

وتشير أحدث التقديرات إلى أن ما يزيد على بليون شخص في أرجاء العالم، أو ما يقرب من سدس مجموع سكانه، يعانون الجوع. ولا بد لنا من تكرار ذلك كثيرا قدر الإمكان، فالأرقام من هذا القبيل، التي تعكس آلاما بشرية لا يمكن حصرها، تقتحم ضمائرنا المرة تلو المرة سواء بوصفنا من قادة المجتمع الدولي أو بوصفنا مواطنين. ومن غير العدل وغير المقبول أن نواصل العيش في القرن الحادي والعشرين، كما نفعل الآن، في وجود هذا الاختلال الجذري في أوضاع البشر المعيشية. فهذا أمر يتسم بالظلم ولا يمكن قبوله كما أنه خطير، مما يشكل مصدرا دائما لانعدام الاستقرار. وليس من الممكن التطلع إلى عالم ينعم بالأمن في حالة استمرار المستويات الحالية من انعدام المساواة والفقر.

ولهذا السبب يجب أن يواكب التزامنا تجاه السلام والأمن الدوليين بذل جهود متجددة لاستئصال الفقر، مع استخدام مقدرتنا القيادية على نحو مسؤول وتضامني، مع تجنب الاستسلام لإغراء التقليل من التزامنا، في هذه الحقبة التي تخيم عليها الأزمة الاقتصادية، تجاه أشد سكان العالم فقرا وأكثرهم ضعفا.

ولا بد أن يمثل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية جانبا رئيسيا من البرنامج الدولي. ومن الممكن تحقيق هذه الأهداف، بالاستمرار في بذل الجهد الجماعي، خلال مدة الخمس سنوات المتبقية على عام ٢٠١٥. ويجب أن نتوصل في الدورة المقبلة للجمعية العامة إلى اتفاقات محددة تضمن بلوغها.

وأود بالإشارة إلى التزام بلدي ومواطنيه أن أعزز النداء الداعي للتعجيل ببذل الجهود المشتركة. وأشير بصفة خاصة إلى أفريقيا. إذ ينبغي أن يكون القرن الحادي والعشرون من نصيب قارة حرمت أطول مما ينبغي على مر تاريخ البشرية، ألا وهي القارة الأفريقية. وقد أصبحت إسبانيا تحتل المرتبة السابعة بين أكبر المانحين الدوليين والثامنة بين المساهمين في الأمم المتحدة، وقد أعربنا عن التزامنا الواضح في مجال الأمن الغذائي.

وعلى مدى الأعوام القليلة الماضية، قمنا بإذكاء وعي البشرية بشأن خطورة آثار تغير المناخ. ويوجد قدر كاف من الوعي الآن فيما يتعلق بضرورة مكافحة تغير المناخ وكذلك فيما يتعلق بالفرص التي يتيحها لها لاستحداث نموذج جديد للتنمية الاقتصادية، هو التنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بتغير المناخ، انتهى أوان التوعية وحان وقت الارتباط بالالتزامات. ولسنا بحاجة إلى مزيد من الكلمات، بل الوقت وقت العمل. ويجب أن نأخذ في الحسبان ظروف الجميع، ولكننا لا يجب أن نتأخر في إحراز تقدم جماعي. ذلك أننا بالرغم من قدرتنا أن نرى آثار الأزمة الاقتصادية، ما زلنا نجد من الصعب أن نتعامل مع آثار هذه الظاهرة الأشد تدميرا بكثير على أجيال آتية بأسرها. وفي هذا مفارقة تستعصي على الفهم، خاصة حين نفكر في أن الخروج من الأزمة الاقتصادية يعني ضمان النوع الوحيد الممكن من النمو، وهو النمو المستدام.

وما زال أمامنا ٧٥ يوما على بدء مؤتمر قمة كوبنهاغن. ويمكن أن تكون تلك الأيام ٧٥ يوما من العمل من أجل المستقبل أو من الفشل، ٧٥ يوما لتحمل المسؤولية أو للعجز، ٧٥ يوما للاتفاق أو للدفاع غير المجدي عن

مصالح أنانية. وينبغي أن تقدم قمة كوبنهاغن للعالم إجابتين تتعلقان بالمضمون والتوقيت: أما المضمون هو إجراء خفض طموح في الانبعاثات، وأما التوقيت هو أفق قريب ومحدد.

ولتحقيق تلك الأهداف، يلزمنا أيضا أن نفكر في الكيفية. ونعلم أن البحوث التكنولوجية والابتكار والتطوير في مجال الطاقة تساعد على مكافحة تغير المناخ. ولذلك اقترحت إسبانيا أن تخصص كل دولة ما لا يقل عن ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للبحث والتطوير والابتكار في مجال التكنولوجيا والطاقة. وهذا رقم مرجعي يساعدنا، كما في حالة سياسة التعاون الإنمائي، على تحديد التزام معين قبل المجتمع الدولي. ويعتزم بلدي كذلك، حين نتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام ٢٠١٠، أن يروج للاتفاقات التي يجب علينا جميعا أن نعتمدها في كوبنهاغن.

وأخيرا، قبل عام واحد فقط أصابتنا أزمة مالية ارتجت لها جميع أركان العالم. ومنذ ذلك الحين، عانينا جميعا من آثار تلك الأزمة، ولكننا أصبحنا أيضا ندرك ضرورة التحرك قدما في بناء إدارة عالمية واتخذنا خطوات حازمة في هذا الاتجاه. فلنواصل المسيرة على هذا الطريق، لا لمجرد الاستمرار في محاربة الأزمة ولإيجاد فرص العمل، بل للتغلب عليها تماما والتصدي بنجاح للتحديات العالمية الأخرى.

ولنستغل هذا الوقت للإيضاح؛ لنغتنم هذه الفرصة. ولنعمل على إيجاد تعددية أطراف فعالة ومسؤولة، وفوق كل شيء على إيجاد تعددية أطراف قوامها التضامن. فلم تتح منذ عام ١٩٤٥ ظروف مواتية كهذه الظروف لترجمة رغبات مؤسسي الأمم المتحدة إلى واقع في النظام الدولي. لقد كانت رغباتهم من أجل الأجيال التالية. ونحن أول جيل يجد في متناوله القدرة على تحقيق الحلم القديم والجميل المتمثل في عالم يحكمه الجميع. فلنفعل ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس حكومة مملكة إسبانيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد خوسيه لويس رودريغيز زاباتيرو، رئيس حكومة مملكة إسبانيا، من المنصة.

خطاب السيد يوكيو هاتوياما، رئيس وزراء اليابان

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء اليابان.

اصطحب السيد يوكيو هاتوياما، رئيس وزراء اليابان، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسعدني جدا أن أرحب بدولة السيد يوكيو هاتوياما، رئيس وزراء اليابان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد يوكيو هاتوياما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تهانئي الصادقة لمعالي الدكتور علي عبد السلام التريكي لترؤسه الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. وأود كذلك أن أعرب عن احترامي لمعالي ميغيل دسكوتو بروكمان على قيادته الممتازة للدورة السابقة. وأشيد أيضا إشادة عالية بتفاني وقيادة معالي الأمين العام بان كي - مون في تناول مختلف المسائل الصعبة التي تواجهها الأمم المتحدة حاليا.

قبل ١٢٠ عاما، أي عام ١٨٨٩، تم العمل بالنظام الانتخابي في اليابان وإن كان محدودا. ومنذ ذلك الوقت، بات تغيير الحكومات عن طريق الانتخابات مسألة عادية. وتمتعت اليابان أيضا بفترة زمنية أوائل القرن العشرين عرفت بديمقراطية تيشو.

إن اليابان إذاً دولة ذات تاريخ عريق من الديمقراطية والانتخابات. إلا أن اليابان، ومنذ الحرب العالمية الثانية،

لم تشهد تغييرات في السلطة عن طريق صناديق الاقتراع. زالت التوترات بين السياسيين والبيروقراطيين. ونتيجة لذلك، لا يسعنا الإنكار بأن سياسة اليابان الخارجية باتت محرومة نوعا ما من الحيوية.

ومع ذلك، ففي ٣٠ آب/أغسطس من هذا العام، اختار الشعب الياباني في نهاية المطاف، وعن طريق انتخابات عامة، تغييرا في السلطة. إنه انتصار للديمقراطية في اليابان وانتصار للشعب الياباني.

وفي الأسبوع الماضي، أي في ١٦ أيلول/سبتمبر، تسلمت منصب رئيس الوزراء، لذا أقف أمامكم اليوم. إن إدارتي الجديدة تجسد دينامية الديمقراطية وستبذل قصارى جهودها لمعالجة الشؤون المحلية وتحديات السياسة الخارجية عن طريق أجندتنا لعموم اليابان.

إن انضمام اليابان إلى الأمم المتحدة قد تمت الموافقة عليه في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٦. رئيس الوزراء آنذاك كان جدي إشيرو هاتوياما. وفي الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة، حيث ألقت اليابان خطابها الأول، وزير الخارجية آنذاك، مامورو شيغيميتسو، قال:

> ”إن جوهر الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية في اليابان هو نتيجة الانصهار خلال القرن الماضي بين الحضارتين الشرقية والغربية. فاليابان قد تعتبر بطريقة ما جسرا بين الشرق والغرب. وهي تدرك إدراكا تاما المسؤوليات الكبيرة التي تترتب على ذلك“.

إن جدي إشيرو، رئيس الوزراء في ذلك الوقت، كان نصيرا لمفهوم ”يو – أي“، أو الإخاء. وهذا الإخاء يمثل فكرة احترام المرء لحريته وكرامته الفردية في حين يحترم أيضا حرية الآخرين وكرامتهم الفردية. وثمة التقاء مشهود بين مفهوم ”الجسر“ في خطاب مامورو شيغيميتسو ومفهوم ”يو – أي“ أو الإخاء الذي ذكره إشيرو الآن، وبعد ٥٣ عاما، وهنا أمام الجمعية العامة ذاتها، أعلن بعزم قوي أن اليابان ستسعى مرة أخرى إلى أن تكون جسرا.

اليوم، يواجه العالم تحديات شاقة عديدة. فالعصر هذا ليس عصرا سهلا بأي حال من الأحوال، لكن اليابان الجديدة لن تدير ظهرها لهذه التحديات. فبناء على روح ”يو – أي“ أو الإخاء، ستبذل اليابان قصارى جهدها كي تصبح جسرا للعالم بين الشرق والغرب، بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وبين الحضارات المتنوعة. واليوم، أود أن أخاطبكم بشأن خمسة تحديات تود اليابان أن تخوض غمارها بوصفها جسرا.

التحدي الأول يتمثل في السعي إلى اتخاذ تدابير لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية. وفي حين يبدو أن الاقتصاد العالمي خرج من أسوأ مرحلة من مراحل الأزمة، إلا أنه لا يزال من الصعوبة بمكان التنبؤ بالتوقعات في مستقبله، بما في ذلك مسألة فرص العمل. إن ما يجب أن تفعله اليابان في هذا المجال هو أولا، إنعاش اقتصادها. واليابان الجديدة لديها خطة لتحقيق ذلك. إن البدلات المخصصة للأطفال التي يبلغ مجموعها ٥,٥ تريليون ين سنويا لن تكون مجرد استثمار في التعليم، وإنما أيضا وسيلة لحفز الاستهلاك ومعالجة المعدل المتدني للولادات في اليابان.

إن إلغاء الضريبة المؤقتة المفروضة على الأمور المتعلقة بالسيارات سيوفر إعفاء ضريبيا يبلغ ٢,٥ تريليون ين سنويا، وفي الوقت نفسه من المتوقع أن يعزز التنافس في الصناعات اليابانية عن طريق تنشيط البنية التحتية للتوزيع.

وبالنسبة إلى موضوع سأعود إليه لاحقا، نعمل على وضع هدف طموح جدا لمعالجة تغير المناخ، الأمر الذي ينبغي أن يسفر عن إنشاء أسواق جديدة، بما في ذلك أسواق المركبات الكهربائية، وتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية،

وشركات الطاقة النظيفة. علاوة على ذلك، سوف نضمن الاستقرار لإمكانية النمو، عن طريق إنشاء صناعات جديدة وتكنولوجيات جديدة في الميادين البحرية والفضائية والجيل الثاني لتكنولوجيا المعلومات، وغيرها من الميادين.

وبمراجعة اليابان لسياساتها الاقتصادية عن طريق تغيير السلطة هذا، فإنها ترسل إشارة واضحة تتعلق بإحياء اقتصادها مستقبلا. واليابان الجديدة ستحتاج أيضا إلى الاستجابة المناسبة للعولمة. وتعميق الترابط على الصعيد العالمي وهو ما يوصف بالعولمة يشمل جوانب إيجابية وسلبية على السواء. إن توسيع الجوانب الإيجابية والسيطرة على جوانب النقص مهمة عالمية يؤديها العالم اليوم. وفيما ندفع بتحرير التجارة والاستثمار، فإن التنسيق الدولي ضروري بغية وضع أنظمة لكبح مسألتي الفقر والتفاوت الاقتصادي، اللتين يصعب التنسيق بينهما بمجرد تركهما لآليات السوق، فضلا عن الألعاب التي تفرط في توليد المال. وستؤدي اليابان دور الجسر في المنتديات الدولية، بما في ذلك مجموعة العشرين، بهدف وضع قواعد مشتركة تحقيقا لهذا الغرض.

والتحدي الثاني هو معالجة مسألة تغير المناخ. فمثلما يبدو من تزايد الأحداث المناخية القاسية، وارتفاع مستوى البحار وظواهر أخرى، فإن تغير المناخ خطر يواجهنا بالفعل. علاوة على ذلك، أن الجهود التي يبذلها بلد واحد لا تؤدي إلا إلى آثار محدودة. ومع ذلك، ونظرا للتفاوتات في المصالح القصيرة المدى بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وفي ما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، فإن السبيل إلى إنشاء إطار لعام ٢٠١٢ لن يكون سهلا. لقد وضعت الحكومة اليابانية الجديدة هدفا طموحا للغاية لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، مقارنة بمستوى عام ١٩٩٠.

كما أوضحت الحكومة الجديدة أنها مستعدة لتقديم مساعدة مالية وتقنية للبلدان النامية أكثر مما قدمته لها في الماضي، وفقا للتقدم المحرز في المفاوضات الدولية. ويرتكز هذا الالتزام الدولي على صياغة إطار دولي عادل وفعّال بواسطة كل الاقتصادات الرئيسية، والتوصل إلى اتفاق بشأن أهدافها الطموحة. وقد أعلنت اليابان عن هذا التعهد الطموح لأنها ترغب في أن تكون جسرا يربط بين البلدان ذات المصالح المختلفة، وأن تحافظ على الكوكب لصالح الأجيال القادمة. وأود أن أناشد بقوة الممثلين الحاضرين هنا – فلنعمل معا من أجل ضمان نجاح اجتماع كوبنهاغن المقبل.

ويتمثل التحدي الثالث في نزع السلاح ومنع الانتشار النوويين. وأرحب بالتقدم المحرز في المفاوضات التي عقدت بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن تخفيض الأسلحة النووية. كما أشيد بالمملكة المتحدة وفرنسا على مبادراتهما. ومن الملح أن تتخذ جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية تدابير عملية بشأن نزع السلاح النووي. وهناك دول تنخرط حاليا في الجهود المبذولة لتطوير الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، يوجد خطر متزايد بشكل أكبر لوقوع المواد والتكنولوجيات النووية في أيدي الإرهابيين أو حتى استخدامها بالفعل.

وفي هذا المجال أيضا، لدى اليابان القدرة على تعزيز نزع السلاح النووي والعمل كجسر بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. وتستطيع اليابان أن تتكلم بأقصى قدر من الإقناع لحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على نزع السلاح النووي، وحث الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على تجنب الوقوع في إغراء حيازة الأسلحة النووية. ويمكن لليابان أن تفعل ذلك لأنها البلد الوحيد الذي عانى من الدمار الذي أحدثته القنابل الذرية، وهي لذلك لم تتوقف أبدا عن المناشدة بألا يتكرر ما حدث في

هيروشيما وناغازاكي مرة أخرى. ولا تزال اليابان تحافظ أيضا على مبادئها الثلاثة بشأن عدم الانتشار النووي، بالرغم من قدرتها المحتملة على حيازة الأسلحة النووية.

وفي نيسان/أبريل هذا العام، قام الرئيس باراك أوباما، في براغ، بتحديد رؤية بشأن عالم خال من الأسلحة النووية، وقد ألهم الناس في جميع أرجاء المعمورة. وأنا واحد من هؤلاء الناس. ومن أجل ضمان نجاح المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي سيعقد في أيار/مايو العام المقبل، يجب أن نتخذ الآن إجراء تجاه بدء النفاذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والبدء المبكر في مفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وفي هذا الصدد، يجب أن أتطرق إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن تجاربها النووية وإطلاق صواريخها يشكّلان تهديدا للسلام والاستقرار ليس للمنطقة فحسب، بل أيضا للمجتمع الدولي برمته، ولا يمكننا التهاون بشأنهما تحت أية ظروف. ومن الضروري أن تمتثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية امتثالاً تاماً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن ينفذ المجتمع الدولي هذه القرارات.

وستواصل اليابان بذل جهودها لتحقيق إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي عن طريق المحادثات السداسية الأطراف. وتسعى اليابان لتطبيع العلاقات مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفقا لإعلان بيونغيانغ الصادر عن بلدينا، من خلال التوصل إلى حل شامل للمسائل المعلّقة التي تهم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما فيها مسائل الاختطاف والأسلحة النووية والصواريخ، وكذلك عن طريق التحرك المخلص نحو تجاوز الماضي المؤسف.

وفيما يتعلق بمسألة الاختطاف، على وجه الخصوص، فإن اتخاذ الإجراءات البنّاءة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك البدء الفوري في إجراء تحقيق كامل كما تم الاتفاق عليه في العام الماضي، يفتح الطريق أمام تحقيق التقدم في العلاقات بين بلدينا. وإذا اتخذت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذه الإجراءات البناءة والمخلصة فإن اليابان على استعداد للرد بشكل إيجابي.

يتمثل التحدي الرابع في المسائل ذات الصلة ببناء السلام والتنمية والفقر. وحتى في القرن الحادي والعشرين، لم يتحرر العالم من مشاكل الفقر، والأمراض المعدية، والصحة، والتعليم، والمياه والتصحاح، والغذاء، والمخدرات غير المشروعة. ويتسم الوضع في البلدان النامية بالخطورة بوجه خاص.

وأضطر أيضا إلى أن أشير إلى الحقيقة المؤسفة المتمثلة في أن الدول الضعيفة أو المنهارة قد تصبح أرضا خصبة لتوليد الإرهاب. وقد تسببت الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت في العام الماضي في زيادة تفاقم الوضع. وينبغي أيضا أن تصبح اليابان الجديدة جسرا في هذا المجال. وستعمل اليابان في شراكة مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وستعزز مساعدتها للبلدان النامية فيما يتعلق بنوعية تلك المساعدات وحجمها على السواء.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد زبوغار (سلوفينيا).

تعتزم اليابان مواصلة وتعزيز عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، ومضاعفة جهودها تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز الأمن الإنساني.

ومن أجل تحقيق الاستقرار والإعمار في أفغانستان، قدمت اليابان مساعدات في مجموعة كبيرة من الميادين، من قبيل تعزيز القطاع الأمني، بما في ذلك عن طريق تقديم

المساعدة للشرطة، وتطوير الهياكل الاجتماعية. كما تقدم اليابان المساعدات الزراعية والدعم في مجال بناء القدرات، بما في ذلك توفير التدريب المهني، عن طريق الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وهي الجهة المسؤولة عن تنفيذ المعونة.

وتضطلع اليابان بدور استباقي في دعم جهود أفغانستان لضمان تحقيق الاستقرار والإعمار في ذلك البلد، بالمشاركة مع المجتمع الدولي. وغني عن البيان أن القطاعات الأساسية المسؤولة عن تحقيق السلام في أفغانستان والنهوض بالإعمار الوطني هي الشعب الأفغاني ذاته.

ومع إحراز التقدم، تصبح المصالحة وإعادة إدماج المتمردين من المسائل الحاسمة. وتقدم اليابان مساهمات حيوية في هذه المجالات، بما في ذلك المساعدات المحتملة لإعادة الإدماج، من قبيل التدريب المهني الذي يهدف إلى توفير سبل الرزق للشعب الذي حقق المصالحة. كما يحظى استقرار المنطقة بالأهمية، وتواصل اليابان تقديم الدعم لباكستان وغيرها من بلدان المنطقة.

وفي العالم الذي نعيش فيه اليوم، يترابط الأمن الوطني والأمن الإنساني بشكل متزايد. وسبيل المضي قدما الذي ينقذ البشرية هو الطريق الذي يمكنه أن يحقق الأمن المشترك الذي تتعايش فيه مختلف الأمم والأعراق والأجناس والديانات، مع الاعتراف بالاختلافات الموجودة فيما بينها. وبعبارة أخرى، إنه السبيل الذي يحقق الأمن المشترك عن طريق مبادئ الأخوة.

أما التحدي الخامس فهو بناء مجتمع شرق آسيوي. واليوم ما من طريقة يمكن فيها لليابان أن ينمو من دون انخراطه بشدة في مناطق آسيا والمحيط الهادئ. وانخفاض المخاطر الأمنية في المنطقة وتقاسم كل طرف الديناميكية الاقتصادية مع الطرف الآخر، ارتكازا على مبدأ المنطقة الإقليمية المفتوحة، سيعودان بفوائد جمة ليس على اليابان فحسب، بل أيضا على المنطقة والمجتمع الدولي. واليابان، بالنظر إلى الظروف التاريخية الناجمة عن أفعالها الخاطئة في الماضي، ترددت في القيام بدور استباقي في هذه المنطقة. وآمل أن تتغلب اليابان الجديدة على هذا التاريخ وأن تصبح جسرا بين بلدان آسيا.

وأتطلع قدما إلى مجتمع شرق آسيوي يتشكل بوصفه امتدادا للتعاون التراكمي ويبني هذا المجتمع خطوة فخطوة فيما بين الأطراف التي لديها الطاقة للعمل معا، وابتداء من مجالات يمكننا فيها التعاون في اتفاقات التجارة الحرة والتمويل والعملات والطاقة والبيئة والإغاثة من الكوارث وغير ذلك الكثير. وبطبيعة الحال لم يتم بناء روما في يوم واحد، لذلك فلنسع للمضي قدما بخطوات ثابتة في هذا، حتى لو كان ذلك بوتيرة معتدلة.

وفي الختام، أود من الممثلين أن يتذكروا أن الأمم المتحدة منتدى يمكن أن تتجلى فيه الدبلوماسية التجسيرية أما في مجال حل سائر قضايا السلم والاستقرار الدوليين، فإن الأمم المتحدة، في جملة أمور، تقوم بدور هائل في هذا الصدد. وأعتزم الاستفادة بقدر أكبر من المنظمة للعمل من أجل تحسين فعالية وكفاءة الأمم المتحدة برمتها.

وأعتقد اعتقادا راسخا أن اليابان لديها القدرة لتقوم حتى بدور أكبر في الأمم المتحدة، وفوق ذلك كله، في مجلس الأمن بوصفها جسرا بين سائر البلدان. وستواصل المشاركة بهمة في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن والسعي إلى توسيع العضوية الدائمة وغير الدائمة وحصول اليابان على مقعد دائم في المجلس. بهذا أختتم رسالتي من اليابان الجديدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة أشكر رئيس وزراء اليابان على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد يوكيو هاتوياما، رئيس وزراء اليابان من المنصة.

خطاب السيد رجب طيب أردوغان، رئيس وزراء تركيا.

ستستمع الجمعية العامة إلى خطاب السيد رجب طيب أردوغان، رئيس وزراء تركيا.

اصطُحب السيد رجب طيب أردوغان، رئيس وزراء تركيا إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري العظيم أن أرحب بدولة السيد رجب طيب أردوغان، رئيس وزراء جمهورية تركيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد أردوغان (تكلم بالتركية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): من دواعي سروري العظيم أن أخاطب الجمعية العامة مرة أخرى وأن أحييها من على هذا المنبر بوصفي رئيسا لوزراء تركيا بمناسبة عقد المناقشة العامة للدورة الرابعة والستين للجمعية العامة.

أود أن أهنئ السيد علي عبد السلام التريكي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. وأود أيضا أن أعرب عن شكري وتقديري للسيد ديسكوتو بروكمان على الطريقة التي أدار بها رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأعرب عن شكري لجميع الدول الأعضاء على ما أبدوه من ثقة كبيرة واستحسان نحو بلدي لدى انتخابه بتأييد واسع عضوا غير دائم في مجلس الأمن.

إن المشاكل العالمية التي تستبد بعصرنا تقتضي حلولا عالمية. لذلك نحتاج إلى العمل بطريقة مصممة. ومشاكل عالمنا تتسم بالتحدي الهائل، ابتداء من الحروب إلى الأزمات الاقتصادية، ومن الجوع والفقر إلى الإرهاب، ومن أمن الطاقة إلى تغير المناخ. ومهما يكن الأمر، فما من مشكلة من هذه المشاكل تستعصي على الحل.

وإذا ما أردنا حل هذه المشاكل نحتاج إلى نظام عالمي منصف وشامل يرتكز على الثقة ويحترم التنوع بوصفه مصدر إثراء. ومن الممكن أن ننتقل من مفهوم لعالم يرتكز على المخاطرة وعلى تصورات تنطوي على تهديدات إلى مفهوم يرتكز على الثقة والتضامن. وفي الواقع أصبح هذا ضروريا لنا جميعا. غير أن القيام بذلك يتطلب نوعا جديدا من القيادة. ويمكننا حقا أن نجعل القرن الحادي والعشرين حقبة يسودها السلام بدلا من الحرب؛ والثقة بدلا من الخوف؛ والعدالة بدلا من الإجحاف؛ والهدوء بدلا من الرعب والعنف؛ والازدهار بدلا من الجوع والفقر. إنها مسؤوليتنا المشتركة وواجبنا التاريخي المشاركة في بناء هذا العالم، بغض النظر عن اختلافاتنا في اللغة والدين والجنسية.

إن مخاطر الإرهاب وانتشار الأسلحة النووية أصبحت مصادر قلق للعالم أجمع. وإن مشاكل من قبيل الجوع والفقر وزيادة تواتر الأوبئة والأمن الغذائي وأمن الطاقة، وازدياد كره الأجانب والتطرف كلها ما برحت تمثل تحديات خطيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاحترار العالمي والأزمة المالية من المسائل الأساسية التي تتطلب حلولا موضوعية.

وإزاء تلك الخلفية، تصبح أهمية وضرورة الأمم المتحدة أكثر وضوحا. ولإرساء نظام منصف وتشاركي وعالمي، علينا أن نعمل معا لتحسين كفاءة المنظمة، وبالتأكيد، لا ينبغي لنا أن نستسلم لليأس والقنوط، بل أن نبقي على أمل مفاده أن تحقيق السلم والاستقرار العالميين بأيدينا. لذلك نود أن نرى الأمم المتحدة تعمل بوصفها صوت الضمير العام العالمي والناطق باسمه. ونعتقد أن وجود أمم متحدة أكثر تمثيلا وديمقراطية وشفافة وعادلة

وفعالة سوف يمكن من المساهمة بقدر أكبر في السلم والاستقرار العالميين.

ولا بد للأمم المتحدة من أن تصبح مؤسسة أكثر فعالية في قضايا من قبيل تغير المناخ والتنمية المستدامة والكفاح ضد الفقر والمساواة بين الجنسين وحماية حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية. ونؤيد تأييدا كاملا جهود الإصلاح الرامية إلى بلوغ تلك الغاية. ومهما يكن الأمر، لا شك في أن إصلاح منظومة الأمم المتحدة لن يكون تاما إن لم يكمله إصلاح مجلس الأمن. وأود أن أشدد مرة أخرى على أن تركيا تؤيد توسيع العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن.

وثمة جانب هام آخر من جوانب الإصلاح أود أن أشدد عليه، ألا وهو الحاجة إلى تحسين نظام حفظ السلام في الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نود أن تؤخذ في الاعتبار بشكل تام آراء ورغبات البلدان المساهمة بقوات في الأمم المتحدة وبخاصة فيما يتعلق بمسائل مثل التنسيق المبكِّر والفعال، وبناء القدرات وتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية.

لا تزال تركيا تمثل قوة للسلام والاستقرار في منطقتها. ولقد بذلنا قصارى جهدنا، وبخاصة في السنوات السبع الماضية، لتسوية مشاكلنا مع جيراننا. وبفضل هذا النهج الذي يسعى لإنهاء جميع المشاكل مع الجيران، أحرزت تركيا تقدما ملحوظا في حل المشاكل المعلقة مع جيرانها وحققت تحسنا كبيرا في علاقاتها الثنائية.

إن لمشاكل منطقتنا تداعيات عالمية أيضا. وعليه، فإن سياساتنا البناءة والسلمية على الصعيد الإقليمي لا تخدم منطقة جوارنا فحسب، بل تخدم أيضا السلام العالمي. ومع ذلك، فإننا لا نعتقد أن هذه الجهود كافية. ونحن نسعى إلى الانتقال من مرحلة حسن الجوار السلبي إلى مرحلة الصداقة والتعاون الفاعلين. لقد أصبح الأثر الإيجابي لهذا التوجه على السلام الإقليمي والعالمي موضع تقدير بالغ من جميع أصدقائنا في الشرق والغرب.

ومثال آخر ملموس على هذا التوجه هو حوارنا القائم مع جارتنا اليونان، وكذلك مسعانا لتطبيع العلاقات مع أرمينيا، الذي اكتسب زخما جديدا في الآونة الأخيرة وبدأ في إعطاء ثماره.

نؤمن أيضا بضرورة إيجاد تسوية للصراعات والتراعات في منطقة القوقاز بما فيها، على سبيل المثال لا الحصر، المشاكل بين أرمينيا وأذربيجان. وفي هذا الصدد، آمل أن يشاطر شركاؤنا الإقليميون رؤية تركيا بشأن السلام والأمن والاستقرار على صعيد المنطقة بأسرها. إننا نعتقد أن برنامج تحقيق الاستقرار والتعاون في القوقاز، الذي أطلقناه في أعقاب أزمة آب/أغسطس ٢٠٠٨، قادر على المساهمة بشكل جوهري في الجهود المبذولة في ذلك الاتجاه.

وثمة أمر آخر بالغ الأهمية بالنسبة لنا وللعالم وهو السلامة الإقليمية للعراق ووحدته السياسية وسلامه الداخلي. إننا نولي أهمية كبيرة لاستمرار عملية الحوار السياسي الذي يحتضن كل المجموعات في العراق ولتحقيق الوحدة الوطنية فيه. ولعل أبلغ تعبير عن ذلك الاهتمام هو عملية دول الجوار بشأن العراق التي أطلقتها تركيا.

وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أهمية آلية الحوار الاستراتيجي بين تركيا والعراق لا في مجال مكافحة الإرهاب فحسب بل في جميع أوجه علاقاتنا الثنائية. إننا ملتزمون بالكامل بتعزيز وتطوير هذه العملية.

ومن المسائل الأخرى الحساسة بالنسبة لتركيا التراع الفلسطيني – الإسرائيلي. إننا نرى إن تسوية ذلك التراع، على أساس رؤية قائمة على وجود دولتين تتعايشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، عامل لا غنى عنه للسلام الإقليمي

والعالمي. إن تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية سيعجِّل بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة. لقد وقفت تركيا دائما بجانب الشعب الفلسطيني وستظل تقف معه مستقبلا.

أود أن استرعي انتباه الجمعية إلى الحقائق التالية. إن العدوان الذي وقع على غزة في نهاية عام ٢٠٠٨ سرعان ما انقلب إلى مأساة إنسانية ونتج عنه مقتل ١ ٤٠٠ شخص، أغلبهم من النساء والأطفال، بفعل قنابل الفوسفور. كذلك أصيب أكثر من ٠٠٠ ٥ شخص بجروح فيما دُمِّرت البنى التحتية في غزة بالكامل. وحتى مباني الأمم المتحدة في غزة لم تسلم من هذا الدمار. لقد شهد الأمين العام بان كي - مون شخصيا حجم الدمار وأعرب عن مشاعره إزاءه. ويؤكد تلك الحقائق تقرير الأمم المتحدة بشأن غزة (A/HRC/12/48) المؤلف من ٥٧٥ صفحة والصادر في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

لقد انقضت ثمانية أشهر على إعلان وقف إطلاق النار الذي وضع حدا للعمليات العسكرية في غزة واتخاذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). كذلك انقضت ستة أشهر على مؤتمر شرم الشيخ الذي أعلن فيه المجتمع الدولي عن تبرعات ببلايين الدولارات من أجل إعادة إعمار غزة. ومع ذلك، أقول بالأسف كله إن المأساة الإنسانية لا تزال مستمرة في غزة.

يعيش الناس هناك في خيام ولا يجدون مياها للشرب. هل يمكن في هذه الحالة القول بأننا نتحمل مسؤوليتنا الإنسانية؟ ماذا بوسع الأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يعملا؟ ما هي التدابير التي نفّذها فعليا الأمم المتحدة أو نفذها مجلس الأمن؟ ينبغي علينا أن نفكر في ذلك لأن الوعود التي أعطيت لغزة لم يتم الوفاء بها.

وكما كان الحال خلال العدوان، ها هي غزة مجبرة، مرة أخرى، على الاعتماد على وسائلها الخاصة في أعقاب الدمار الشامل الذي تعرضت له إذ لا يسمح حاليا باستيراد مواد البناء إلى داخل غزة. ولا يسمح إلا بعبور الغذاء والدواء فيما تستمر معاناة شعب غزة.

إننا نطالب بإزالة هذه العقبات على الفور وبعودة الحياة الطبيعية إلى غزة من أجل تحقيق السلام والأمن للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء. ولا يمكن تسوية المسألة الفلسطينية بالاستجابة لمطالب طرف واحد فقط. إن أمن الفلسطينيين لا يقل أهمية عن أمن إسرائيل. ورغبة الفلسطينيين في الحرية والسلام لا تقل شرعية عن رغبة إسرائيل في الاستقرار.

لن يتسنى تسوية المشكلة الفلسطينية التي أصبحت أحد أكبر معوقات السلام الإقليمي والعالمي إلاّ إذا عُومل الجميع بإنصاف وعدل. ولطالما شددت تركيا، في كل مناسبة، على استحالة التغاضي عن الأحوال المتردية في غزة وسنواصل التنبيه إلى تلك النقطة. إن مسؤوليتنا الإنسانية والأخلاقية المشتركة تفرض علينا العمل على وضع حد للمأساة التي تتكشف أمامنا في غزة وتهيئة الأجواء الملائمة لإحلال السلام الدائم في المنطقة.

ومن الأهمية بمكان أن يظل المجتمع الدولي متابعا لهذا الأمر وأن يعطي زخما ودفعا جديدين للجهود الرامية إلى الوصول إلى تسوية. إننا ندعو جميع الأطراف المعنية إلى عدم الاستمرار في تجاهل لهذه المسألة وعدم السماح بالمزيد عن المعاناة.

كذلك نرى أن هناك ضرورة قصوى لاستئناف المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية التي توقفت بسبب النزاع في غزة. وإننا نأمل أن تعود الحياة إلى العملية السلمية بأسرع ما يمكن. لقد بذلت تركيا حتى اليوم كل ما بوسعها من جهد للمساهمة في العملية السلمية في الشرق الأوسط، ويدل على ذلك المفاوضات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل

التي استضفناها عام ٢٠٠٨. ونحن على استعداد، إذا ما كان الطرفان راغبين في ذلك، لاستئناف دورنا النشط في المستقبل.

لقد قلنا دائما أن جارتنا سوريا بلد له وزنه في منطقتنا وقادر على أن يلعب دورا محوريا في عملية البحث عن السلام والأمن والاستقرار في هذه المنطقة. كذلك فإن للبنان أيضا أهمية حيوية في مسألة الاستقرار الإقليمي. لقد بذلت تركيا جهودا مضنية من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي شامل في لبنان وستواصل دعمها القوي لاستقرار لبنان في المستقبل.

من جانب آخر، نؤمن بضرورة التوصل إلى تسوية عن طريق الحوار للخلاف بشأن البرنامج النووي لجارتنا إيران، وهو الخلاف الذي لا يزال يشغل بال المجتمع الدولي منذ وقت طويل. إن تركيا تدافع عن حق جميع البلدان في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ومن جهة أخرى، ندعو أيضا جميع البلدان إلى التصرف بمسؤولية والأخذ في الحسبان للعواقب الوخيمة على العالم من جراء انتشار الأسلحة النووية. وبتلك الروح، أيّدنا اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٨٧٤ (٢٠٠٩) بشأن التجربة النووية في كوريا الشمالية في أيار/مايو الماضي.

كذلك نتابع عن كثب الوضع في أفغانستان والمستجدات في باكستان. إننا نساند كفاح شعبي أفغانستان وباكستان ضد التطرف لما يربطنا معهما من روابط تاريخية وأخوية. كما نواصل استثماراتنا في مجال البنى التحتية هناك بغية مساعدة هذين البلدين في تحقيق الرخاء الذي يستحقانه. ولعل خير مؤشر على مدى اهتمامنا بمسألة استقرار ورخاء باكستان هو اجتماع أصدقاء باكستان الديمقراطية على المستوى الوزاري الذي استضفناه في اسطنبول في أواخر آب/أغسطس.

أنتهز هذه الفرصة لأعلن أن تركيا، بجانب أنها ستكون المنسق بشأن أفغانستان في مجلس الأمن في عام ٢٠١٠، ستتولى أيضا رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب التابعة للمجلس. إن دعمنا القوي للجهود الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان ومكافحة الإرهاب سيستمر بنفس القوة خلال قيامنا بتلك المهام في إطار مجلس الأمن

نتابع أيضا عن كثب الأحوال في منطقة البلقان. ونؤمن بأن الضرورة تقتضي إدماج بلدان المنطقة في المؤسسات الأوروبية – الأطلسية والثبات على ذلك المنظور.

إن تركيا والجمهورية التركية لشمال قبرص تؤيدان الجهود المبذولة من أجل الوصول إلى تسوية شاملة بشأن تلك الجزيرة. والقاعدة التي يجب أن يقوم عليها الحل توجد في هذا المكان وتحت سقف الأمم المتحدة. وبالإمكان الوصول إلى تسوية شاملة قبل نهاية عام ٢٠٠٩ شريطة أن تتعاون الأطراف في المفاوضات الجارية بروح بناءة. ينبغي على الأمين العام، في رأينا، أن يعمل على تقريب وجهات النظر حيث تفشل الأطراف نفسها في الاتفاق حولها، تماما كما فعل عام ٢٠٠٤.

ينبغي أن يكون هدفنا المشترك هو طرح التسوية التي يتم التوصل إليها على استفتاء عام في موعد لا يتجاوز ربيع عام ٢٠١٠. وأيّا كان الأمر، فإنني في هذا المقام أود أن أشدد على أنه، في حالة تعذر الوصول إلى تسوية بسبب تعنت القبارصة اليونانيين كما حدث عام ٢٠٠٤، فإن الفصل في مسألة المركز النهائي للجمهورية التركية لشمال قبرص يصبح غير قابل للتأخير. إنه بالتالي أمر بالغ الأهمية أن نتذكر أنه لا مجال للاستمرار في المفاوضات إلى ما لا نهاية، وأن الفرصة التي تطل علينا راهنا لا يمكن أن تظل كذلك إلى الأبد، وأنه لا بد من بذل الجهود لكفالة إنجاح العملية.

كما أود أن انتهز هذه الفرصة لأشدد مجددا على أن التسوية الشاملة، القائمة على المعايير التي حددتها الأمم المتحدة لكفالة قيام شراكة جديدة في قبرص، ستلقى دعما غير محدود من تركيا بوصفها إحدى الدول الضامنة. إن التسوية العادلة والدائمة في قبرص ستساهم بشكل كبير في تحويل شرق البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة سلام واستقرار وتعاون. إنني أدعو الجميع إلى تقديم كل ما يستطيعون من مساعدة لبلوغ تلك الغاية.

وفي انتظار ذلك، يظل الجزء التركي من قبرص عرضة للمعاملة غير المنصفة وللعزل على الرغم من قبوله في عام ٢٠٠٤ بكل التضحيات المترتبة على خطة عنان. ليس من العدل في شيء أن يُطلب من الجانب التركي دفع عدم التوصل إلى تسوية. إن رفع تلك القيود المفروضة على القبارصة الأتراك لن يضع حدا لممارسة مجحفة فحسب، بل سيعجِّل بالعملية السلمية أيضا.

تواصل تركيا مساهمتها النشطة في عمليات حفظ السلام في مختلف بقاع العالم تحت راية الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. كما أننا ندعم بقوة البلدان الأقل نموا والبلدان النامية في كفاحها للتصدي للمشاكل المتعلقة بالتنمية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تركيا، بوصفها طرفا في بروتوكول كيوتو، تقف على أهبة الاستعداد لتحمل مسؤولياتها بشأن أي أمر حيوي يمس مستقبل عالمنا. إننا في هذا الصدد نؤيد الجهود القوية التي يبذلها الأمين العام في إطار العملية الهادفة إلى صياغة نظام جديد للتصدي لتغير المناخ.

وأود كذلك أن استرعي انتباه الجمعية إلى أمر آخر بالغ الأهمية نظرا لخطورته على عالمنا. علينا ألا ننسى أن الحضارات والثقافات تزدهر باستلهام النجاحات التي تحققها حضارات وثقافات أخرى. وفي واقع الأمر، فإن قيمنا المشتركة اليوم، وكذا العلوم والقانون والآداب، قد تأثرت ليس بالحضارتين اليونانية القديمة والرومانية فحسب، بل أيضا بالحضارات الشرقية القديمة. وابتداء من الخوارزمي، مؤسس علم الجبر، إلى الفارابي الذي أرسى قواعد الموسيقى؛ ومن ابن سينا الذي فتح عهدا جديدا للطب إلى سِنان المعماري الذي أنتج أبدع النماذج الهندسية في زمانه، أسهم العديد من العلماء والفقهاء والمبدعين الأتراك والمسلمين إسهاما بارزا في تقدم البشرية.

ينبغي إذن أن ننظر إلى الثقافات المختلفة ونتفهمها لا بوصفها ثقافة الآخر بل كعناصر من جملة مكونات تراث البشرية الثقافي، كما ينبغي غرس تلك المفاهيم في عقول الأجيال الناشئة. تلك هي الفلسفة التي تقوم عليها فكرة تحالف الحضارات التي أصبحت مبادرة من مبادرات الأمم المتحدة لتعزيز هيكلها المؤسسي برعاية مشتركة من تركيا وإسبانيا. ولا يساورني الشك في أن التحالف سيمثل مساهمة قيمة في العملية، وعلينا نحن أن نضمن له موقعه المستحق في المنظمة نظرا لما يمكن أن يسهم به في صياغة الحضارة العالمية القائمة على القيم الكونية التي تشمل الديمقراطية، وسيادة القانون والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والشباب ووسائط الإعلام.

في الختام، أود أن أعرب عن الأمل في أن تخدم الدورة الرابعة والستون للجمعية العامة مصالح البشرية والسلام على أفضل وجه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس وزراء الجمهورية التركية على البيان الذي أدلي به لتوه.

اصطحب السيد رجب طيب أردوغان، رئيس وزراء الجمهورية التركية، من المنصة.

خطاب السيد بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء دولة إسرائيل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة رئيس وزراء دولة إسرائيل.

اصطحب السيد بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء دولة إسرائيل، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسعدني بالغ السعادة أن أرحب بدولة السيد بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء دولة إسرائيل، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد نتنياهو (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): منذ ما يقرب من ٦٢ عاما، اعترفت الأمم المتحدة بحق اليهود، ذلك الشعب الذي يبلغ عمره ٥٠٠ ٣ سنة، في إقامة دولة لهم فوق أرض أجدادهم. إنني أقف اليوم أمامكم بصفتي رئيسا لوزراء إسرائيل، الدولة اليهودية، وأخاطب الجمعية باسم بلدي وشعبي.

تأسست الأمم المتحدة في أعقاب مجازر الحرب العالمية الثانية وأهوال محرقة اليهود، وتم تكليفها بمنع وقوع تلك الأحداث البشعة مرة أخرى. لا شيء أضر بتلك المهمة أو أعاقها أكثر من الاعتداء المنظّم على الحقيقة. بالأمس وقف رئيس إيران ليتقيأ من على هذا المنبر حديثه المعادي للسامية؛ وكان قبيل أيام من ذلك قد ادعى مرة أخرى بأن محرقة اليهود ليست سوى فرية.

في الشهر الماضي، ذهبت إلى فيلاّ في ضواحي برلين تدعى وانسي. وهناك، في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٤٢، وبعد تناول وجبة طعام شهية، قرر كبار المسؤولين النازيين إبادة شعبي. لقد تركوا وراءهم محضرا مفصلا لذلك الاجتماع واحتفظت به الحكومات الألمانية المتعاقبة للأجيال القادمة. ومعي هنا نسخة من محضر اجتماع كبار المسؤولين النازيين يوجهون فيه التعليمات للحكومة النازية بكيفية القيام تحديدا بإبادة الشعب اليهودي. هل ذلك البروتوكول كذبة؟ وهل تكذب الحكومة الألمانية وجميع الحكومات الألمانية؟

وقبل أن أذهب إلى وانسي بيوم واحد، أعطيت لي في برلين خطط البناء الأصلية لمعسكر الاعتقال في أوشفيتز – بيركناو. وأمسك الآن بيدي مخططات أوشفيتز – بيركناو. وهي تتضمن توقيع هينريك هيملر، نائب هتلر نفسه. فهل مخططات معسكر الاعتقال في أوشفيتز – بيركناو، حيث قتل مليون يهودي، كذبة أيضا؟ وفي شهر حزيران/يونيه، قام الرئيس أوباما بزيارة معسكر اعتقال آخر – معسكر الاعتقال في بوخنولد، وهو واحد من معسكرات عديدة. فهل يقوم الرئيس أوباما بتخليد ذكرى كذبة؟

وماذا عن الناجين من أوشفيتز، الذين ما زالت أذرعهم تحمل الأرقام الموسومة التي وصمها بهم النازيون؟ فهل هذا الوسم كذبة أيضا؟ لقد هلك ثلث جميع اليهود في أتون محرقة اليهود. لقد تضررت تقريبا كل أسرة يهودية، بما في ذلك أسرتي. لقد ذبح النازيون جدّي زوجتي، وأختَّي أبيها وثلاثة من إخوتها وجميع عماتها وأعمامها وأبناء أعمامها. فهل هذه كذبة؟

بالأمس، تحدث من على هذه المنصة الرجل الذي يصف محرقة اليهود بأنها كذبة. إنني أحيي الذين لم يحضروا والذين انسحبوا احتجاجا. لقد وقفوا مدافعين عن الوضوح الأخلاقي وجلبوا الشرف لبلدانهم. لكنّ للذين استمعوا إلى منكر محرقة اليهود، فإنني أقول بالنيابة عن شعبي، الشعب اليهودي، وبالنيابة عن الشرفاء في كل مكان: ألا تخجلون؟ أليس عندكم كرامة؟ إنهم، بعد مجرد ستة عقود من محرقة اليهود، يضفون الشرعية على رجل ينكر ذبح ٦ ملايين

يهودي، ويعد في الوقت نفسه بالقضاء على دولة إسرائيل، دولة اليهود.

إن ذلك وصمة عار. إنه استخفاف بميثاق الأمم المتحدة. وربما يظن بعض الممثلين أن هذا الرجل ونظامه البغيض يهددون اليهود وحدهم. وإذا اعتقدوا ذلك، فهم مخطئون – مخطئون حقا. لقد أثبت لنا التاريخ مرارا وتكرار أن ما يبدأ بالهجمات على اليهود يشمل في نهاية المطاف العديد من الآخرين.

إن هذا النظام الإيراني الذي يتغذى على الأصولية المتطرفة قد اقتحم الساحة الدولية قبل ثلاثة عقود بعد أن ظل خامدا لعدة قرون. وفي السنوات الـ ٣٠ الماضية، اجتاح هذا التعصب جميع أنحاء العالم مع عنف قاتل لا يعرف حدودا وبتجرد متعمد في اختيار ضحاياه. فهو قد ذبح بكل قسوة المسلمين والمسيحيين واليهود والهندوس وآخرين كثيرين. إن اتباع تلك العقيدة التي لا ترحم، بالرغم من أنها تتألف من فروع مختلفة، يسعون إلى إرجاع البشرية إلى العصور الوسطى. إنهم، حيثما استطاعوا، يفرضون مجتمعا متأخرا ومنظما بشكل صارم، حيث يتم بطريقة وحشية إخضاع النساء والأقليات والمثليين أو أي شخص آخر لا يعتبر مؤمنا.

إن الكفاح ضد ذلك التعصب لا يثير دينا ضد دين آخر، أو حضارة ضد حضارة. إنه يثير الحضارة ضد البربرية، ويثير القرن الحادي والعشرين ضد القرن التاسع، ومن يقدسون الحياة ضد من يمجدون الموت. إنه يتعين ألاّ تكون بدائية القرن التاسع نظيرا للتقدم في القرن الحادي والعشرين. ولا بد أن يفوز إغراء الحرية وقوة التكنولوجيا وانتشار الاتصالات. وفي نهاية المطاف، لا يمكن أن ينتصر الماضي على المستقبل، فمستقبلنا يوفر لجميع الدول خيرات الأمل الكبيرة لأن سرعة التقدم تزداد، وتزداد بصورة فائقة.

لقد استغرقنا الانتقال من الصحافة المطبوعة إلى الهاتف قرونا، ومن الهاتف إلى الحاسوب الشخصي عقودا، ومن الحاسوب الشخصي إلى شبكة الإنترنت بضع سنوات فقط. وما كان يبدو مستحيلا قبل عدد قليل من السنين قد أصبح الآن قديما، ولا نستطيع سبر أغوار التغيرات القادمة. وسوف نكتشف المنظومة الوراثية. وسوف نشفي من لا شفاء له. وسوف نطيل أعمارنا. وسوف نجد بديلا رخيصا للوقود الأحفوري، وسوف ننظف الكوكب.

أنا فخور بأن بلدي، إسرائيل، يتصدر العديد من مجالات التقدم في العلم والتكنولوجيا والطب وعلم الأحياء والزراعة والمياه والطاقة والبيئة. فهذه الابتكارات في بلدي وفي العديد من البلدان الأخرى تتيح للبشرية مستقبلا مشرقا من الوعود التي لا يمكن تصورها.

لكن، إذا استطاع أكثر التعصب بدائية أن يحصل على أكثر الأسلحة فتكا، يمكن عكس مسيرة التاريخ لفترة من الزمن، وعلى غرار النصر المتأخر على النازية، فإن قوى التقدم والحرية سوف تسيطر فقط بعد ثمن باهظ من الدماء والثروات التي تتكبدها البشرية. ولهذا السبب فإن أكبر خطر يواجه العالم اليوم هو اقتران الأصولية الدينية وأسلحة الدمار الشامل.

إن التحدي الأكثر إلحاحا الذي تواجهه هذه الهيئة اليوم هو منع طغاة طهران من حيازة الأسلحة النووية. فهل أعضاء الأمم المتحدة على استعداد للتصدي لهذا التحدي؟ هل سيجابه المجتمع الدولي مستبدا يرهب شعبه بينما يقف بكل شجاعة من أجل الحرية؟ وهل سيتخذ إجراءات ضد الديكتاتوريين الذين سرقوا الانتخابات في وضح النهار وأطلقوا النيران على المحتجين الإيرانيين، الذين ماتوا على الأرصفة وفي الشوارع اختناقا بدمائهم؟ فهل سيعوق المجتمع الدولي أخبث الراعين للإرهاب والممارسين له

في العالم؟ وقبل كل شيء، هل سيمنع المجتمع الدولي نظام إيران الإرهابي من صنع أسلحة ذرية ومن ثم تعريض سلام العالم بأسره للخطر؟

إن شعب إيران يعارض هذا النظام بشجاعة. وأصحاب النوايا الحسنة في أنحاء العالم يقفون معه، كما يفعل آلاف المتظاهرين خارج هذه القاعة طوال هذا الأسبوع. فهل ستقف الأمم المتحدة معه؟

ذلك أن المحلفين لم يصدروا قرارهم بعد بشأن الأمم المتحدة. وليست البوادر الأخيرة مشجعة. فالبعض هنا داخل الأمم المتحدة بدلا من أن يدين الإرهابيين وأولياءهم الإيرانيين يدين ضحاياهم. وهذا بالضبط ما فعله تقرير للأمم المتحدة صدر مؤخرا عن غزة، فقد ساوى بين الإرهابيين ومن كانوا هدفا لهم.

وقد ظلت حماس طوال ثماني سنوات طوال تطلق الصواريخ من غزة على المدن الإسرائيلية القريبة وعلى مواطنيها، وأمطرت السماء آلافا من القذائف وطلقات الهاون على المدارس والبيوت والأسواق ومحطات الحافلات. وعاما بعد عام، بينما كانت هذه القذائف تطلق عمدا على مواطنينا، لم يصدر قرار واحد للأمم المتحدة بإدانة تلك الهجمات الإجرامية. ولم نسمع أي شيء، أي شيء على الإطلاق، من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وإن كان ثمة مؤسسة مسماة على غير مسمى فهي ذلك المجلس.

وفي عام ٢٠٠٥، انسحبت إسرائيل من طرف واحد من كل شبر في غزة أملا في إعطاء دفعة للسلام. وكان ذلك أمرا مؤلما للغاية. فقد قمنا بتفكيك ٢١ مستوطنة، هي في واقع الأمر مجتمعات مؤلفة من غرف للنوم ومزارع. واقتلعنا ما يزيد على ٠٠٠ ٨ إسرائيلي من مساكنهم؛ انتزعناهم من ديارهم انتزاعا. وفعلنا هذا لأن الكثيرين في إسرائيل كانوا يظنون أنه سيجعلنا نفوز بالسلام. حسنا، لم نحصل على السلام. وبدلا من ذلك حصلنا على قاعدة للإرهاب تتلقى الدعم الإيراني على مسافة خمسين ميلا من تل أبيب. ولكن الحياة في البلدات والمدن الإسرائيلية المتاخمة لغزة مباشرة أصبحت لا تقل عن الكوابيس في شيء. ولم تستمر هجمات حماس الصاروخية بعد خروجنا فحسب، بل زادت في الواقع زيادة ملحوظة. زادت عشرة أضعاف. ومن جديد التزمت الأمم المتحدة الصمت، الصمت المطبق.

وهكذا بعد ثماني سنوات من هذا الاعتداء الذي لا يكل، اضطرت إسرائيل في النهاية للرد. ولكن كيف كان ينبغي أن نرد؟ لا يوجد سوى نموذج واحد في التاريخ لإطلاق آلاف الصواريخ على السكان المدنيين في بلد من البلدان. حدث هذا حين قصف النازيون المدن البريطانية بالصواريخ في أثناء الحرب العالمية الثانية. وخلال تلك الحرب، هدم الحلفاء المدن الألمانية هدما كاملا، وأحدثوا مئات الآلاف من الخسائر في الأفراد. لست أصدر أحكاما؛ بل أقرر واقعا، واقعا هو نتاج قرارات اتخذها رجال عظماء وشرفاء، هم قادة بريطانيا والولايات المتحدة، في محاربتهم إحدى قوى الشر في الحرب العالمية الثانية.

ومن الحقائق أيضا أن إسرائيل اختارت أن ترد بشكل مختلف. ففي مواجهة عدو يرتكب جريمة حرب مزدوجة، بإطلاقه النار على المدنيين بينما يختبئ وراءهم، حاولت إسرائيل توجيه ضربات جراحية ضد مطلقي الصواريخ أنفسهم. ولم تكن تلك بالمهمة السهلة، لأن الإرهابيين كانوا يطلقون قذائفهم من المنازل والمدارس، ويستخدمون المساجد كمستودعات للأسلحة ومخزونات القذائف، ويهربون المتفجرات في سيارات الإسعاف.

أما إسرائيل فعلى النقيض من ذلك كانت تحاول التقليل من الخسائر إلى أدنى حد بحث المدنيين الفلسطينيين

على إخلاء المناطق المستهدفة. وقد ألقينا منشورات لا حصر لها على بيوتهم. وبعثنا بالآلاف والآلاف من الرسائل بالهاتف الخلوي إلى السكان الفلسطينيين. وأجرينا الآلاف تلو الآلاف من المكالمات الهاتفية الخلوية لحثهم على الإخلاء، والمغادرة. و لم يحدث قط من قبل أن تكبد بلد كل هذا العناء لإبعاد سكان العدو المدنيين عن مواطن الأذى.

ولكن من تظنون أن الأمم المتحدة قررت أن تدين في مواجهة هذه الحالة التي يتضح فيها بجلاء كل من المدعي والضحية؟ إنه إسرائيل. فالبلد الديمقراطي الذي يدافع عن نفسه دفاعا مشروعا ضد الإرهاب يجري شنقه وسحقه وتمزيقه أخلاقيا، وتجرى له محاكمة غير عادلة فوق كل هذا. وبهذه المعايير الملتوية، كان مجلس حقوق الإنسان خليقا بأن يجرّ روزفلت وتشرشل إلى قفص الاتهام باعتبارهما من مجرمي الحرب. فياله من تشويه للحقيقة! وياله من تشويه للعدالة!

إن أمام المندوبين لدى الأمم المتحدة والحكومات التي يمثلونها قرارا يتعين عليهم اتخاذه. هل يقبلون هذه المهزلة؟ لأنهم إذا فعلوا، فقد تنتكس الأمم المتحدة إلى أحلك أيامها، حين جلس أسوأ منتهكي حقوق الإنسان مجلس القضاة يصدرون الأحكام على الديمقراطيات التي تتقيد بالقانون، وحين اعتبرت الصهيونية معادلة للعنصرية، وحين كان يمكن تجميع أغلبية بطريقة تلقائية لإعلان أن الأرض مسطحة. ولو تعين تحديد الموعد الذي بدأت فيه الأمم المتحدة انحدارها، بل انهيارها تقريبا، وفقدت احترام الكثيرين من العقلاء في المجتمع الدولي، لكان هو ذلك اليوم من عام ١٩٧٥ الذي قررت فيه أن تساوي بين الصهيونية والعنصرية.

والآن أمام هذه الهيئة خيار. فإن لم ترفض هذا التقرير المتحيز، ستدين نفسها، وستبدأ من جديد عملية إبطال صلتها بالواقع وأهميتها ذاتها. ولكنها ستفعل أيضا شيئا آخر. ستبعث برسالة إلى الإرهابيين في كل مكان مؤداها أن الإرهاب يؤتي ثماره: وكل ما عليكم عمله هو أن تشنوا هجماتكم من المناطق الآهلة بالسكان، وستفوزون بالحصانة.

نقطة ثالثة: وبإدانة إسرائيل، ستوجه هذه الهيئة أيضا ضربة قاتلة إلى السلام. وأود أن أشرح السبب في ذلك. عندما غادرت إسرائيل غزة، كان الكثيرون يأملون في أن تتوقف الهجمات بالمقذوفات. واعتقد آخرون أنه، حتى إذا لم تتوقف الهجمات، فإن إسرائيل بقيامها بهذه البادرة غير العادية من أجل السلام ستجد المشروعية الدولية في صفها حين تمارس حقها في الدفاع عن النفس إذا فشل السلام. أية شرعية؟ وأي دفاع عن النفس؟

أليست نفس الأمم المتحدة التي هللت لإسرائيل لمغادرتها غزة ووعدت بأن تؤيد حقنا في تقرير المصير، تتهمنا الآن – تتهم شعبي وبلدي – بوصفهما مجرمي حرب؟ ولماذا؟ هل لأننا تصرفنا بطريقة مسؤولة دفاعا عن النفس؟ هل لأننا تصرفنا بطريقة كان يمكن لأي بلد آخر أن يعمل وفقا لها؟ يا لها من مهزلة!

إن إسرائيل قد دافعت عن نفسها ضد الرعب. هذا تقرير متحيز ومجحف يضع جميع الحكومات أمام اختبار واضح جدا. هل ستقف الجمعية مع إسرائيل أم ستقف مع الإرهابيين؟ يجب أن نعرف الجواب على ذلك السؤال الآن. واليوم وليس غدا. لأنه إذا طُلب من إسرائيل مرة أخرى أن تتحمل المزيد من المخاطر من أجل إحلال السلم، علينا أن نعرف اليوم أن الجمعية ستقف إلى جانبنا غدا. ولا يمكننا أن نتحمل المخاطر من أجل السلام إلا إذا كانت لدينا الثقة بأن بوسعنا الدفاع عن أنفسنا.

بالتأكيد ومن دون أي لبس، أن كل إسرائيل تريد السلام. وفي أي وقت يريد فيه حقا أي زعيم عربي السلام معنا سنفعل ذلك. وقد حققنا السلام مع مصر بقيادة أنور

السادات وحققنا السلام مع الأردن بقيادة الملك حسين. وإذا أراد الفلسطينيون حقا السلام، فحكومتي وأنا وشعبي سوف نحقق السلام. ولكن نريد سلاما حقيقيا، سلاما يمكن الدفاع عنه، سلاما دائما.

في عام ١٩٤٧ صوتت هذه الجمعية على إقامة دولتين لشعبين – دولة يهودية – ودولة عربية. فقبل اليهود ذلك القرار. أما العرب فقد رفضوه وغزوا الدولة اليهودية الجنينة بأمل القضاء عليها.

ونطلب إلى الفلسطينيين أن يفعلوا في النهاية ما رفضوا القيام به طيلة فترة ٦٢ عاما؛ أي قولوا نعم للدولة اليهودية. أنه أمر بسيط، قولوا نعم، بذلك الوضوح وبتلك البساطة. فكما يُطلب إلينا الاعتراف بدولة الشعب الفلسطيني، يجب أن يُطلب إليهم الاعتراف بدولة الشعب اليهودي. فالشعب اليهودي ليس محتلا أجنبيا في أرض إسرائيل إنها ارض أجدادنا.

مكتوب على الجدران خارج هذه البناية التصور التوراتي العظيم للسلام: ''لا ترفع أمة سيفها ضد أمة، ولا تتعلم نكال الحرب بعد الآن''. هذه الكلمات قالها النبي إشعياء العظيم قبيل ٢٨٠٠ سنة عندما جال في بلدي وفي مدينتي وعلى تلال يهودا وفي شوارع القدس. نحن لسنا غرباء عن هذه الأرض. إنها وطننا. ولكن على الرغم من شدة التصاقنا بوطننا، نقر أيضا بأن الفلسطينيين أيضا يعيشون هناك وهم يريدون وطنا خاصا بهم. ونريد أن نعيش معهم جنبا إلى جنب – شعبان حران يعيشان في سلام وازدهار ويعيشان في كرامة.

فالسلام والازدهار والكرامة تحتاج إلى عنصر واحد آخر: يجب أن يكون لدينا الأمن. ينبغي للفلسطينيين أن تكون لهم كل السلطات ليحكموا أنفسهم ما خلا حفنة من السلطات يمكن أن تعرض إسرائيل للخطر. لذلك يجب أن تكون الدولة الفلسطينية متزوعة السلاح بصورة فعالة. و أقول ''بصورة فعالة'' لأننا لا نريد غزة مرة أخرى أو لبنان مرة أخرى أو قاعدة رعب مرة أخرى تدعمها إيران ومتاخمة للقدس وجاثمة على تلال تبعد بضعة كيلومترات من تل أبيب.

إننا ننشد السلام. ونعتقد أنه بفضل النية الحسنة والعمل الجاد يمكن تحقيق هذا السلام. ولكنه يتطلب منا جميعا دحر قوى الإرهاب بقيادة إيران التي تسعى إلى تدمير السلام، وتسعى إلى القضاء على إسرائيل وقلب النظام العالمي. والمسألة التي تواجه المجتمع الدولي حاليا هي ما إذا كان هذا المجتمع مستعدا لمواجهة تلك القوى، أم أنه سيتحملها.

قبل سبعين عاما أبدى ونستون تشرشل على ما أسماه ''توكيد عدم قابلية البشرية للتعلم''. وقصد بذلك العادة المؤسفة للمجتمعات المتحضرة التي تتمثل في النوم والخمول إلى أن يداهمها الخطر تقريبا. لقد اشتكى تشرشل مما أسماه:

> ''الافتقار إلى بعد النظر، وعدم الرغبة في التصرف عندما يكون التصرف بسيطا وفعالا، والافتقار إلى التفكير الواضح، وتشويش الرأي إلى أن يحدث طارئ، وحتى تدق غريزة حب البقاء جرس الإنذار''.

إني أتكلم هنا اليوم بأمل أن يثبت لمرة واحدة خطأ تقييم تشرشل لعبارة ''عدم قابلية البشرية للتعلم''. إن أتكلم هنا اليوم بأمل أن يكون بوسعنا التعلم من التاريخ وأن نمنع وقوع الخطر في الوقت المناسب.

انطلاقا من روح الكلمات الأزلية التي وجهت إلى يشوع قبل ٣٠٠٠ سنة، أناشد أن نكون أقوياء ونتحلى

بالشجاعة. فلنواجه هذا الخطر ونكفل أمن مستقبلنا، ونبني بإذن الله سلاما دائما للأجيال المقبلة.

(تكلم بالعبرية)

فلينعم الله على شعوبه بالسلام؛ وليمد الله شعوبه بالقوة؛ وليسبغ الله على شعوبه السلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة أشكر رئيس وزراء دولة إسرائيل على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء دولة إسرائيل من المنصة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.